دور اللهجـة في التقعيد النحوي
دراسة إحصائية تحليلية
في ضوء همع الهوامع للسيوطي

دكتور
علاء إسماعيل الحمزاوي
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
بكلية الآداب
جامعـة المنيـا

مقدمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. سـبحانك اللهـم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .. وبعد

فقد لفت انتباهي أثناء قراءتي في كتاب "همـع الهوامـع" تُرُدّدُ ذكر اللهجات العربية بصـورة بـارزة علـى لسـان السـيوطي، كمـا لفت انتباهي شمولية حـديث السـيوطي فـي كـل مسـائل الكتـاب وتوفيتهـا حقهـا مـن آراء النحـويين السـابقين، مـع ذكـر اللهجـات المستمدة منهـا بعـض القواعـد النحويـة، سـواء أكـانت اللهجـات منسوبة إلى قبائل أم غير منسوبة. ولعل السيوطي لم يكن مبالغا في وصفه الهمع بقـوله فـي مقـدمته: "وبعـد فـإن لنـا تأليفـا فـي العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابا لم يغـادر مـن وسـائلها صـغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها .. حشدت فيه ما يُقرّ الأعين..". وقد أثار ذلك في ذهني مجموعة من التساؤلات: هـل للهجـات دور مهـم وقيمـة بارزة في التقعيد النحوي؟ وما أكثر اللهجات تمـثيلا لقواعـد النحـو العربي الأكثر شيوعا؟ وما الحَكَم في أن قاعدة ما أكثر شيوعا من قاعـدة أخـرى، أو قاعـدة مسـتعملة وأخـرى أقـل اسـتعمالا؟ ومـا موقف السيوطي من اللهجات العربيـة الـتي اسـتقى منهـا النحـاة قواعدهم؟ وهل ذكر كل تلك اللهجات في همعـه؟ أو أهمـل بعضـا منها؟ وهل ذكر أصحاب تلك اللهجات مـن القبائـل العربيـة؟ وهـل كـل اللهجـات مسـتعملة فـي نحـو العربيـة؟ أو بعضـها مسـتعمل وبعضها مهمل؟ وهل كان لصاحبنا رأي فيها؟ وما مصـطلحاته فـي الإشارة إليها؟

مـن هنـا كـانت هـذه الدراسـة الإحصـائية التحليليـة للظـواهر اللهجية النحويـة فـي كتـاب "همـع الهوامـع"؛ لتوضـيح دور اللهجـة وإبراز قيمتها في التقعيد النحـوي، والوقـوف علـى أكـثر اللهجـات تمثيلا لقواعد العربية، والتعرف علـى موقـف السـيوطي مـن تلـك اللهجات، ومدى إحصائه لها في همـعه، ورأيه فيها، وغير ذلك ممـا سلف ذكره من التساؤلات المطروحة.

وأود أن أحيط القارئ علما بأربعة أمور:

ـ أولهـا: أن مقصـود البـاحث بــ"الظـاهرة اللهجيـة النحويـة" مـا اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات تؤثر في تركيب الجملـة أو في حركة الحرف الأخيـر للكلمـة مـن إعـراب وبنـاء؛ ويـدخل فـي إطار ذلك ظـواهر يـرى بعـض العلمـاء أنهـا صـرفية ــ ولا مخالفـة

لرأيهم ــ لكـن البـاحث رأى أفضـلية إدراجهـا فـي إطـار الظـواهر النحوية؛ لأنها تمس التركيب من جانب مـا، مثـل ظـواهر الضـمائر والموصـولات وأسـماء الإشـارة، مـن حيـث الحـذف وتنـوع حركـة البناء، وغير ذلك.
ـ ثانيها: أن مرجعيتنا في الحُكْم على أن قاعدة ما أكثر شيوعا من قاعدة أخرى، أو قاعـدة مسـتعملة وأخـرى أقـل اسـتعمالا أو غيـر مستعملة هي لغة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ما أمكن ذلك؛ فهي ـ في رأيي ـ لغة نموذجية أدبية مشتركة بين القبائل العربيـة، كانوا يفهمونها ويتحدثون بها في المحافل الرسمية، وكذلك الشعر العربي الموثوق بـه.
ـ ثالثها أن الباحث سيدخل فـي دراسـته مباشـرة، ولـن يمهّـد لهـا بإطار نظري عن اللهجات العربية وقبائل تلك اللهجـات والأنسـاب العربية من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية وآراء العلماء فيها، فذلك مبثوث في مباحث مستقلة من مؤلفات علميـة حديثـة سابقة على هذا البحث، يسهل الرجوع إليها، ومن تلك المؤلفـات: "في اللهجات العربية" للدكتور إبراهيم أنيس، و"اللهجـات العربيـة في القراءات القرآنية" للدكتور عبده الراجحي، و"اللهجات العربية فـي الـتراث" للـدكتور علـم الـدين الجنـدي، و"اللهجـات العربيـة القديمة" للدكتور داود سلوم، و"لغـة تميـم" للـدكتور ضـاحي عبـد الباقي، و"الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجـم الصحاح" للدكتور سلمان سالم رجاء السحيمي، و"النحو والصرف بين التميميين والحجـازيين" للدكتورالشـريف عبـد اللـه الحسـيني البركاتي، و"اللهجات فـي كتـاب سـيبويه أصـواتا وبنيـة" للـدكتورة صالحة راشد غنيـم، وغيـر ذلـك، فضـلا عـن كتـب الـتراث العربـي اللغوي والجغرافي والتاريخي التي لا تُحصَى عددا.
ـ رابعها: أن طبيعة الموضوع اقتضت أن يُوزّع البحث على خمسـة مبـاحث رئيسـة هـــي: تنـوع علامـات الإعـراب والبنـاء، الإثبـات والحـذف، الإعمـال والإهمـال، التعـدد الـوظيفي، المشـهور وغيـر المشهور في القاعدة. وقد راعى الباحث في عرض هذه الظـواهر منهج صاحب الهمع في ترتيب عرضها ما أمكن ذلك.

اللهجة لغة واصطلاحا

تنص المعاجم العربية على أن اللهجة هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها[1]. أما في الاصطلاح فهي "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة"[2].

ومن ثم فالعلاقة بين اللهجة واللغة هي علاقة الخاص بالعام أو الفرع بالأصل، غير أن اللغويين العرب القدماء حين أشاروا إلى الفروق بين لهجات القبائل العربية لم يستعملوا مصطلح اللهجة بهذا المفهوم، إنما كانوا يستعملون مصطلح "لغة" أو "لُغيّة"، ولعل السبب في ذلك أنهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، إنما كانت ملاحظتهم تنصب على الفروق بين اللهجات التي دخلت الفصحى؛ ولذا لم نجد كتابا تراثيا يحمل عنوانه مصطلح "اللهجات"، في حين أننا نجد كثيرا مصطلح "اللغات"، فقد عقد ابن جني في خصائصه بابا بعنوان "تداخل اللغات"، وثمة كتب عنوانها (كتاب اللغات) للغويين مثل الفراء وأبي عبيدة والأصمعي، غير أن هذه الكتب لم تصل إلينا، وإنما أشير إليها في مواضع مختلفة من كتب التراث اللغوي[3].

---

[1] انظر: الجوهري: الصحاح وابن منظور: لسان العرب والزبيدي: تاج العروس (ل هـ ج)

[2] هذا هو تعريف د/إبراهيم أنيس. انظر له: في اللهجات العربية 16

[3] انظر: د.عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية 51 : 52

المبحث الأول
تنوع علامات الإعراب والبناء

نعرض في هذا المبحث عدّة ظواهر لهجية في تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، بمعنى أن تكون الكلمة معربة في لهجة ومبنية في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة ما في لهجة ومبنية على حركة أخرى في لهجة أخرى، أو تكون معربة بحركة في لهجة ومعربة بحركة أخرى أو بحرف ما في لهجة أخرى، كل هذا دون تنوع الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب النحوي، أي تتنوع علامات الإعراب والبناء مع أحادية الوظيفة النحوية لها داخل الجملة؛ وهذا الأمر يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالا أو مهملة على النحو الذي نراه فيما يقدم.

والظواهر التي نعرض لها: صيغة (فعال)، والأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما، والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وجزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف وبناء اسم الفعل، والمنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن) وياء المتكلم المضافة للمنادى، والظروف، وتنوع بناء الحروف.

الظاهرة الأولى
صيغة (فَعـالِ) علَما لمؤنث .. واسم فعل أمر

أولا: فَعَالِ علما للمؤنث :

ذكر السيوطي أن (فعالِ) علم المؤنث كحَذامِ وقطامِ ورقاشِ وغلابِ وسجاحِ أعلام لنسوة، وسكاب وعرار لبقرة، وظفارِ لبلـدة. عند بني تميم فإنهم يعربونه ممنوعا من الصرف للعلميـة والعـدل عن فاعلة .. أما الحجازيون فإن باب (حـذامِ) عنـدهم مبنـي علـى الكسر إجـراءً له مجـرى (فَعــالِ) الواقـع موقـع الأمـر كـ(نـزالِ)؛ لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف .. وأكثر بني تميم يوافقـون الحجازيين فيما آخـره راء كـ(سَـفارِ): اسـم لمـاء و(حضـارِ) اسـم كوكب، فيبنونه على الكسر للشبه السابق، وإنما خصوه بما آخــره راء؛ لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصـلوا إليهـا. وبعضـهم يعربـه علـى أصـله فـي (حذام)، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

ومـرّ دهـرٌ على وبـارِ فهلكت جهـرة وبـارُ

فبنى (وبار) أولا على الكسر، ثم أعربه آخرا؛ لأن قوافي القصـيدة مرفوعة[1].

ثانيا: فَعَالِ (اسم فعل أمــر):

ذكر السيوطي أنه "اتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء (فعال) المعدول على الكسـر إذا كـان مصـدرا، ومأخـذه السماع كـ(فَجَارِ) وقرئ (لا مساسِ)[2]، أو حالا نحو (بَـدادِ)، أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها السماع، نحو: (جنـادِ) للشـمس، أو ملازمة للنداء نحـو: يـا فَسَـاقِ، أو أمـرا نحـو: نَـزَالِ وحَـذَارِ، وفـي قياسها خلاف. وبنو أسد تبني الأمر على الفتح تخفيفا"[3].

تعليــق:

---

[1] انظر: همع الهوامع 1/93 : 94 وانظر: ابن هشام: قطر الندى 17

[2] سورة طـه 97 و(مساس) بكسر السين قراءة شاذة، وهي اسم للفعل معرفة. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشاذة 2/89 ، والألوسي: روح المعاني 16/752

[3] الهمع 1/94

من خلال النص الأول نرى أن في (فَعَـالِ) علمـا للمـؤنث ثلاث لهجات:
الأولى: لهجة جمهور بني تميم، وهي إعرابه ممنوعـا مـن الصـرف إلا إذا كان مختوما بالراء فإنهم يبنونه على الكسر. والثانيـة: لهجـة بعض بني تميم، وهي إعرابه ممنوعا من الصرف مطلقا. والثالثـة: لهجة أهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقا.

كما نلحظ أن السيوطي لم يذكر مصطلح (لهجـة)، وإنمـا ذكـر أصحابها، كما نلحظ أنه لم يفاضل بين تلـك اللهجـات، كـأن يجعـل إحداها قياسا وغيرها خلاف القياس، كما فعل الشيخ الرضي وابـن منظور حينما حكما بقياسية اللهجة التميمية[1]

ومن النص الثاني يتبين لنا أن المشـهور والأكـثر اسـتعمالا هـو البناء على الكسر، لأنه لغة جميع العرب ما عدا بني أسد؛ ومن ثم فهو الأصل؛ والفتح تخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهو عدول عن الأصل.

---

[1] انظر: شرح الكافية 2/74 ولسان العرب: مادة (ر ق ش ـ رقاش)

الظاهرة الثانية
الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما

أولا: الأسماء السـتة :

يقـول السـيوطي: "البـاب الثـالث مـن أبـواب النيابـة الأسـماء الستة (أب، أخ، حم، فم بلا ميم، ذو كصـاحب، وهــن) فإنهـا ترفـع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشروط: أن تكـون مضـافة لغيـر ياء المتكلم، وأن تكون مكبّـرة .. وجـرت عـادة النحـاة أن يـذكروا لغات هذه الأسماء، ففي (هن) النقص، وهـو الإعـراب بالحركـات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث (فأعضوه بهن أبيه) .. وفـي (أب) النقـص، كقـوله: بـأبه اقتـدى عـديّ فـي الكـرمْ ومن يشابه أبـه فما ظلمْ

والقصر كقـوله: إن أباهـا وأبـا أباهـا قـد بلغـا فـي المجـد غايتاها

والتشديد نحو: هذا أبّـك. وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد .. وفي أخ الثلاثة: يسمع في القصـر: (مكـره أخـاك لا بطـل)، وحكـى أبوزيد: جاءني أخُّـك ، وفيه أَخْوٌ بسكون الخاء بوزن دلو، قال رجل من طئ:

ما المرء أخْـوَك إن لم تُلفِه وَزَراً عند الكريهة مِعْواناً على النُوَب

وفي (حـم) النقص والقصر، وفي فـم عشر لغات: النقص والقصر والتشديد..."[1].

ثانيا: المثنـى والملحق بـه:

يقول السيوطي: "هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صـالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه، فإنه يرفع بـالألف وينصـب ويجـر بالياء، نحو: (قال رجلان)، ولـزوم الألـف فـي الأحـوال الثلاثـة لغـة معروفة عزيت لكنانة وبني الحـارث بـن كعـب وبنـي العنـبر وبنـي الهُجيْم وبطون من ربيعـة وبكـر بـن وائـل وزبيـد وخَثْعـم وهمـدان وفَزَارة وعُذْرة، وخُـرّج عليهـا قـوله تعـالى: (إنّ هـذان لسـاحران)

---

[1] انظر: الهمع 1/128 : 129

وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وتـران فـي ليلـة)، وأنشـد عليهـا قوله[1]:

إن أباها وأبـا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وفي حديثه عن النيابة بين الحركات والحروف في البناء يقـول السيوطي: "ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، و(لا رجلان) على لغـة (كنانة) نابت الياء والألف عن الفتحة.."[2]

ثم ذكـر السـيوطي أنـه "يلحـق بـالمثنى فـي الإعـراب ألفـاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنيـة .. منهـا كلا وكلتـا بشرط أن يضافا إلى مضمر، نحو: (إما يبلغن عندك الكبر أحـدهما أو كلاهما)، وتقول: رأيـت كليهمـا، فـإن أضـيفا إلـى مظهـر أجريـا بالألف في الأحوال كلها. هذه هي اللغة المشهورة، وبعض العــرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعـراب بـالحرفين، وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا"[3].

وفي موضع آخر ذكـر السـيوطي أنـه "مـن العـرب مـن يجعـل الإعراب في المثنى على النـون إجـراء لـه مجـرى المفـرد. حكـى الشيباني: هذانِ خليلانُ.."[4].

ثالثا: جمع المذكـر والملحق بـه:

يقـول السـيوطي[5]: "البـاب الخـامس مـن أبـواب النيابـة جمع المذكر السـالم، فـإنه يرفـع بـالواو وينصـب ويجـر بالياء.. وألحـق بالجمع في إعرابه ألفاظ ـ ليست على شرطه ــ سُـمعت فاقتصـر فيها على مورد السـماع، ولـم يتعـدَّ..منهـا: أرضـون وبنـون وأبـون وأخون وهنون وسنون .. ثم إعراب هذا النـوع إعـراب الجمـع لغـة الحجـاز وعليـا قيـس، وأمـا بعـض بنـي تميـم وبنـي عـامر فيجعـل الإعراب في النون ويلزمه الياء، قـال[6]:

---

[1] انظر: الهمع 1/133 : 134

[2] انظر: الهمع 1/62 : 63 وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1/245

[3] انظر: الهمع 1/134 : 135

[4] الهمع 1/160

[5] انظر: الهمع 1/151 : 160 (باختصار)

أرى مـرّ السنينِ أخذن مني (كما أخذ السرار من الهلال)[1]

ثم الأولـون يـتركونه بلا تنـوين، والآخـرون ينونـونه، فيقولـون فـي المنكر: أقمت عنده سنيناً بالتنوين، قـال[2]:

متى تنجُ حبوا من سنينٍ مُلحّةٍ (تتم لأخرى تُنزل الأعصم الفردا)

وقال ابن مالك: ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخـواته لكـان حسنا؛ لأنها ليست مجموعا، فكان لها حق في الإعراب بالحركـات كسنين، وأباه أبو حيان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع علـى جهـة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخـر. ومـن العـرب مـن يلزمـه الـواو وفتح النـون، ومـن العـرب مـن يلزمـه الـواو ويعربـه علـى النـون كـ(زيتون)، قال في البسيط: وهو بعيد من جهة القياس[3].

ومن العرب من يجعل الإعراب في الجمع على النون إجراء له مجرى المفرد وعليه خرّج قـوله[4]:

(رب حيّ عَرنْدَسٍ ذي طَلال) لا يزالون ضاربينَ القِبابِ

وقد يقال: الشياطون، تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمـع السالم، فنقـل مـن الإعـراب بالحركـات إلـى الإعـراب بـالحروف، ومنه قراءة: (وما تنزلت به الشياطون)[5].

رابعا: في حركة نون المثنى وجمع المذكر :

---

[6] تجدر الإشارة إلى أن السيوطي في بعض الشواهد الشعرية لم يذكر البيت كاملا، وإنما اكتفي بأحد شطريه (صدره أو عجزه) حيث موضع الشاهد؛ ورأى الباحث أن يسجل الشطر الآخر في المتن موضوعا بين قوسين، معتمدا في ذلك على المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور/إميل يعقوب، وهو مرتب ترتيبا هجائيا مما يسهّل الرجوع إليه للتوثيق. بالإضافة إلى تعليق د.عبد العال سالم مكرم محقق الهمع في الهامش؛ حيث إنه يسجل الشطر الآخر من البيت.

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/753

[2] انظر: المرجع السابق 1/197

[3] انظر لأبي حيان: ارتشاف الضرب 2/579

[4] انظر: المرجع السابق 1/99

[5] الشعراء 210 وهي قراءة الحسن. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشاذة 2/226

يذكر السيوطي[1] أن الشائع في هذه النون الكسر فـي المثنـى والفتح في الجمع، وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، فقيل: هو لغة، وقيل: فتـح نـون المثنـى لغـة، وكسـر نـون الجمع ضرورة[2]، وقيل: ذلك خاص بحالـة اليـاء فيهمـا بخلاف حالـة الرفع، وعليه أبو حيان، وقـال ابـن جنـي: ومـن العـرب مـن يضـم النون في المثنى، وهو مـن الشـذوذ بحيـث لا يقـاس عليـه، وقـال الشيباني: هو لغـة، وقـال أبوحيـان[3]: مـع الألـف لا مـع اليـاء لأنهـا شبهت بألف غضبان وعثمان. ومن أمثلة ذلك:

أعرف منها الأنف والعينانَا ومنخرينِ أشبها ظبيـانا
وماذا يبتغي الشـعراء مني وقد جاوزت حدّ الأربعينِ
يا أبتـا أرقّنـي القِــذّانُ فالنوم لا تطعمه العينـانُ

تعليـق:

من خلال كلام السـيوطي علـى اللهجـات فـي الأسـماء السـتة نلحظ أنه لم يذكر مصطلح اللهجة أو اللهجات، وإنما ذكر مصـطلح (اللغات) وهي مرادفة للهجات في اللسـان العربـي، كمـا أنـه لـم يشر إلى القبائل العربية أصحاب اللهجات المخالفة للمشهور ــ أو الأقل استعمالا ـ كالقصر والنقص والتشديد، غيـر أنـه فاضـل بينهـا فجعل أفصحها القصر ثم النقـص ثـم التشـديد. ونسـب إلـى طـئ لهجــة رابعــة فــي (أخ) وهــي (أَخْــوَ) بإثبــات الــواو مــع إعرابهــا بالحركات.

وقد نسبت لهجة القصر إلى القحطانيين ومنهم بنو الحارث بن كعب وخثعـم وزُبيـد، وقـد وردت أصـداء لهـذه اللهجـة فـي قبائـل الشمال، وعليها خُرِّج قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (مـا صـنع أبـا جهل) وقول أبي حنيفة (لا قَوَدَ في مثقل ولو ضربه أبا قُبيس)[4].

---

[1] انظر: الهمع 1/164 : 166

[2] ابن هشام: أوضح المسالك 1/58 : 62 وقال المحقق: هذه اللغة نقلها الفراء عن بني أسد

[3] انظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة 59 وتجدر الإشارة إلى أن الباحث حاول أن يوثق كلام أبي حيان دون غيره من النحاة؛ لأن السيوطي اعتمد في همعه أكثر ما اعتمد على أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل وهو مخطـوط بدار الكتب المصرية رقم 6016هـ

ومـن خلال كلامـه عـن الظـواهر اللهجيـة فـي إعـراب المثنـى نخلص إلى أن في إعراب المثنى ثلاث لهجـات تمثـل ثلاث قواعـد نحوية سائدة بشكل متفاوت كثرة وقلة في القبائل العربية، وهي:
ـ الأولى: لهجة تعربه بالحروف، وهي أكثرها شـهرة وانتشـارا بيـن معظم القبائل العربية، لاسـيما القبائـل الحجازيـة والتميميـة، وبهـا نزل القرآن في قراءاته المتواترة.
ـ الثانية: لهجة تلزمه الألف في جميع الأحـوال رفعـا ونصـبا وجـرا، وهذه تتوسط الشهرة والانتشار ما بين الأولى والثالثة، وبهـا قـرئ القرآن في بعض الشواذ.
ـ الثالثـة: لهجـة تعربـه بالحركـات علـى النـون، وقيـل: الحركـات مقدرة على الحرف الأخير من المفرد، وهذه أقلها شيوعا وشهرة، وليس لها مثال في القرآن الكريم، لكن قد يلجـأ إليهـا شـاعر فـي قصيدة ما؛ ومن ثم فاحتفاظ المصادر القديمة بمثـل هـذه اللهجـة ميزة وإضافة إلى جهد النحاة واللغويين.

ولعل إثبات النحاة لهذه اللهجـة الأخيـرة يعضـد رؤيـة د/حسـن عون بأن الإعراب بالحركات أسبق طورا مـن الإعـراب بـالحروف اعتمادا على نظرية (البسيط يسبق المركب)، وعلى قـول النحـاة بأن الإعراب بالحروف إنما هو نيابة عن الحركات[1].

ومن ناحية أخرى فإن القبائل التي تلزم المثنـى الألـف بعضـها تقترب موقعا من الحجاز، وأخرى تقترب من تميم، وهذا يعنـي أن هذه اللهجـة انتشـرت فـي مسـاحة كـبيرة مـن الجزيـرة العربيـة، وتحدث بها عدد غير قليل من العرب.

وبإعادة قراءة نص السيوطي في الجمع السـالم والملحـق بـه يتضـح لنـا أن فـي إعـراب جمـع المـذكر لهجـتين تمثلان قاعـدتين نحويـتين سـائدتين بشـكل متفـاوت ــ كـثرة وقلـة ــ فـي القبائـل العربية:

---

[4] انظر: شرح ابن عقيل هامش 1/52 وداود سلوم: اللهجات العربية القديمة 34

[1] انظر: د.عبده الراجحي: اللهجات العربية 184 نقلا عن د.حسن عون: اللغة والنحو 83 وانظر: د.محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية 150 وما بعدها (نقلا عن المرجع نفسه)، ولم يرتض د.حماسة رأي د.عون، وذهب إلى أن كل العلامات الإعرابية أصلية. وهو رأي وجيه.

ـ الأولى: لهجة تعربه بالحروف وهي أكثرهما شهرة وشيوعا، وهي لهجة معظم القبائل العربية، وهي لغة القـرآن الكريـم بقراءاتـه المتواترة.
ـ الأخرى: لهجة تعربه بالحركات إجراء لـه مجـرى المفـرد ، وهـي لهجة تقل عن الأولى في الفصاحة، فلم يقرأ بها أحد مـن قــرّاء القرآن، ولم ينسبها السـيوطي لقبيلـة بعينهـا، وإنمـا أشـار إليهـا بقوله: (ومن العرب ..) أي بعض العرب.

وفي إعراب ما ذكرنـاه وأمثـاله مـن الملحقـات بجمـع المـذكر خمس لهجات تمثل خمس قواعد نحوية سائدة بشـكل متفـاوت ــ كثرة وقلة ـ في القبائل العربية:

ـ الأولى: لهجة تعربه بالحروف، وهي أكثرها شهرة وانتشارا، وهي لغة الحجاز وعليا قيس، وبها نزل القرآن في قراءاته المتواترة.
ـ الثانية: لهجة تلزمه الياء وتجعل إعرابـه فـي النـون بـدون تنـوين حملا على الممنوع من الصرف، ولم يشر السيوطي إلـى ذلـك، وهي لهجة بني تميم.
ـ الثالثة: لهجة تلزمه الياء وتجعـل إعرابـه فـي النـون مـع التنـوين على أنه اسم مصروف، وهي لهجـة لـم يشـر إليهـا القـرآن فـي قراءاتــه المتــواترة، لكنهـا وردت فـي حـديث الرسـول "اللهـم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف" وهي لهجة بني عامر.
ـ الرابعة: لهجة تلزمه الـواو وفتـح النـون، ولـم ينسـبها السـيوطي لقبيلة بعينها.
ـ الخامسة: لهجة تلزمه الواو وتعربه على النون كــ(زيتـون)، ولـم تُنسَب لقبيلة ما.

ويلاحظ على كلام السيوطي فـي حركـة نـون المثنـى والجمـع السالم أنه لم ينسب أية لهجة في فتح النون أو كسرها مع المثنى أو الجمع لقبيلة بعينها، وإنما اكتفى بقوله (لغة) ولم يذكر مصطلح (لهجة)، كما لم يبدِ رأيه فيمـا قـال، وإنمـا اكتفـى بتسـجيل أقـوال السابقين, ولعل في ذلك إيحاء بموافقته لهم.

الظاهرة الثالثة
الضمائـر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة

أولا: الضمائــر:

ينحصر حـديثنا عـن الظـواهر اللهجيـة فـي الضـمائر فـي أربـع ظواهر: أولاها حركة هــاء الغيـب بيـن الضـم والكسـر والإسـكان. والثانية حركة الواو والياء في (هــو / هـي) بيـن الفتـح والإسـكان، والثالثــة حركــة كــاف الخطــاب فــي المثنــى والجمــع بيــن الضــم والكسر، والرابعة تنوع حركة ميم الجمع المتصلة بالضمير.

ـ حركة هاء الغيبة (ـه) بين الضم والكسر والإسكان:

يقول السـيوطي[1]: "هـاء الغـائب أصـلها الضـم كــ(ضـربهُ ولـهُ وعندهُ) ، وتكسر بعد الكسرة، نحـو: (مــرّ بِــهِ، ولـم يعطِـهِ) وبعـد الياء الساكنة نحو: (فيهِ وعليهِ وبرميهِ) إتباعًا ما لـم تتصـل بضـمير آخر فإنها تضم نحو: (يعطيهُمُـوه ولـم يعطهُمـوه) فـإن فصـل بيـن الهاء والكسر ساكن قـلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكـوان: (أرجئـهِ وأخاه)[2]، ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هـاء الغـائب مطلقـا، وبهـا قـرأ حفـص (وما أنسانيهُ) و(بما عاهد عليهُ الله) وقرأ حمزة (لأهلهُ امكثــوا)[3].. وإسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها: (إن الإنسان لربهْ لكنـود)[4].. وكسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها فـي المفـرد، فيجـوز فـي

---

[1] انظر: الهمـع 1/202

[2] الأعراف 111 والشعراء 36 وقال الألوسي: "ضم الهاء وكسرها لغتان مشهورتان وقد طعن كثير في هذه القراءة؛ فقال الحوفي: إنها ليست بجيدة، وقال الفارسي: إن ضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وكسرها غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، ورُدّ بأن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت، وأن الهمزة عرضة للتغيير كثيرا بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة فلذا كسرت، وذكر أبو شامة أن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب". روح المعاني 9/32

[3] الآيات على التوالي: الكهف 63 ، الفتح 10 ، طه 10

[4] العاديات 6 ولم أجد هذه القراءة في تفسير الطبري ولا في روح المعاني ولا في إعراب القراءات الشـواذ. راجع الآية في الكتب الثلاثة.

الصـورتين عنـد غيـر الحجـازيين، ويضـم فيمـا عـداهما، وعنـد الحجازيين مطلقا، قال أبو عمرو: والضـم مـع اليـاء أكـثر منـه مـع الكسرة".

ـ حركـة الـواو واليـاء فـي (هـو / هـي) بيـن الفتـح والإسكان:

الأصـل فتـح الـواو واليـاء، وقـد تسـكنان، يقـول السـيوطي: "وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد، كقوله[1]:

وركضك لولا هُـوْ لقيتَ الذي لقوا (فأصبحتُ قد جاورت قوما أعاديا)

ـ حركة كاف الخطـاب فـي المثنـى والجمـع بيـن الضـم والكسر:

يقـول السـيوطي: "تُكسـر بقلـة كـاف المثنـى أو الجمـع بعـد الكسرة والياء الساكنة نحو: بِكِم وفيكِم وبكِمـا وفيكمـا، هـذه لغـة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جدا"[2].

ـ حركة ميم الجمع المتصلة بالضمير:

بعد أن انتهى السيوطي من الحـديث عـن أنـواع الضـمائر فـي حالتي الإفراد والتثنية، وساق لها أمثلة بـ(ضـربتما وضـربهما ومـرّ بكما..) استطرد قائلا: "وإذا أريـد الجمـع المـذكر فـي المـذكورات زيد ميم فقط نحو: ضربتم، ضربكم، مـرّ بكم، ضـربهم، مـر بهـم. وفـي هـذه الميـم أربـع لغـات: أحسـنها السـكون، ويقابلهـا الضـم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة قطع، والسكون قبـل غيرهـا. فإن وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس، نحو: ضربتموه، ومنـه (أنلزمكموهـا) هود 28 وقرئ (أنلزمكمها) بالسكون. ووجه الضم أن الإضـمار يـردّ

---

[1] انظر: الهمع 1/210 و انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1071

[2] انظر: الهمع 1/205

الأشياء إلى أصولها غالبا، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف"[1].

ثانيا: أسـماء الإشـارة :

يرى الباحث أن الظـواهر اللهجيـة فـي أسـماء الإشـارة تتعلـق ببنية الكلمة (صوتا وصرفا)، وما يمـس منهـا الجـانب النحـوي هـو استعمال اللام مع الكاف في اسم الإشارة مثل (ذاك وذلك، أولئك وأولالك)، فاللام والكاف لهما دلالة نحوية؛ فقد ذكر السـيوطي أن أكـثر النحـويين ذهبـوا إلـى أن الإشـارة ثلاث مراتـب: قربـى ولهـا المجرد من اللام والكاف، ووسطى ولها ذو الكاف، وبُعدى ولها ذو الكاف واللام[2].

واستعمال الكاف بدون اللام لهجة تميم واستعمال الكـاف مـع اللام لهجة الحجاز، يقول السيوطي: "إن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليـس مـن لغتهـم اسـتعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة علـى اللغـتين ليـس لـه إلا مرتبتـان، وأن القـرآن لـم يـرد فيـه المجـرد مـن اللام دون الكاف"[3].

ثالثا : الأسـماء الموصولة :

الأصل في الموصولات أنهـا مبنيـة غيـر أن منهـا أسـماء وردت معربة في بعـض اللهجـات، وهـي الـذين واللائيـن واللاءات وذوات وذو وذات. يقـول السـيوطي: "والـذين لجمـع المـذكر باليـاء فـي

---

[1] الهمع 1/199 والسيوطي يقصد إسكان ميم الجمع؛ ولذلك جاءت الكلمة بدون واو، وهي بهذا الشكل لم توجد في كتب القراءات والتفاسير، وإنما القراءة الواردة في بعض المصادر هي بإسكان ميم الفعل، وهي منسوبة لأبي عمرو اختلاسا. وقال النحاس: "ويجوز في غير القرآن (أنلزمْكُمْها)، يجري المضمر مجرى المظهر، كما تقول: أنلزمكمْ تلك". انظر: إعراب القرآن للنحاس 2/280 وإعراب القراءات الشواذ 1/660 والألوسي 11/334

[2] انظر: الهمع 1/261

[3] انظر: الهمع 1/260

الأحوال كلها ... وإعرابه لغة طيئ وهذيل وعقيل[4]، فيقال في الرفع: اللذون بالواو. قال:

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

ومنها: اللاء كالذين، واللائين. قال[1]:

وإنّا من اللائين إن قدَروا عفوا (وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا)

وتُعرب في لغة كالذين. قال[2]:

هـمُ اللاؤن فكّوا الغُـلّ عنّي (بمـرْو الشاهِجان وهـمْ جناحي)

ومنها لجمع المؤنث: اللاتي واللائي .. واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضم في لغة طيئ وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاء ابن النحاس، ومن شواهدها قوله:

أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانُك اللاءاتُ زُيّنَّ بالكَتَمْ

وقوله:

جمعتهُا من أيُنُقٍ سوابقٍ ذواتِ ينهضْنَ بغير سائقِ

وذو في لغة طيئ لا يستعملها موصولا غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب. قال:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

وقال[3]:

(فإما كرام موسرون لقيتهم) فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

ويروى (من ذي) بالإعراب. وذات عندهم أيضا، وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم، حُكِي (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامةِ ذاتُ فضلكم الله بَهْ) وحُكي إعرابها"[4].

ومن المبنيات ما لعبت اللهجات دورا في تنوع حركة بنائه، كـ(الذي والتي)؛ فيذكر السيوطي أن "في الذي والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، قال:

---

[4] انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/1004

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1059

[2] انظر: المرجع السابق 1/183

[3] انظر: المرجع السابق 2/1087

[4] انظر: همع الهوامع 1/285 : 289

وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإن أغناك إلا الـــذيِّ
ينالُ به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيـه وللقصيِّ

وتشديدها مضمومة قال:

أغضِ ما استطعتَ فالكريمُ الذيُّ يألف الحلم إن جفـاه بَـذيُّ

وحذفَ الياء وإسكان ما قبلها، قال:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجةً من الَّـذْ به من آل عزَّة عامرُ

وحذفها وكسر ما قبلها، قال:

شُغفَتْ بكَ اللّتِ تَّيمْتْكَ فمثلُ ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغـــرامِ

وقال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكـر مـن التشـديد والحـذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة".[1]

تعليـق:

بعد هذا العرض الموجز للظواهر السابقة يرى البـاحث أن فـي ضمير الغيبة ثلاث لهجـات تمثـل ثلاث قواعـد نحويـة تفـاوتت فـي انتشارها بين القبائل العربية، هي لهجة الضم ولهجة الكسر اتباعـا لكسر، ولهجة الإسكان، وهي قليلة ليس لهـا شـواهد قرآنيـة، وأن الأصل في حركة هاء الغيب (ضمير الغائب المتصل) الضم؛ بـدليل أنها مضمومة في الضمير المنفصل (هُـو)، وأن الكسر بعد كســرة أو ياء ساكنة هو مخالفة للأصل، ويعد مظهرا من مظاهر التخفيـف في اللسان العربي؛ ففيه انسجام حركي، والانسجام كمظهر مـن مظاهر التخفيف والتسهيل فـي الكلام اتسـمت بـه بعـض القبائـل العربية البدوية؛ بهدف الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطــق، أما القبائل المتحضرة ــ القبائـل الحجازيـة ــ فقـد حـافظت علـى الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأني والهدوء في النطق. وهـذا لا يخالف ما ذكره د. أنيس من أن الضم للبـدو والكسـر للحضـر[2]، إذ هذا بمثابة قانون عام، شذت عنه ظواهر؛ منهـا هـذه الظـاهرة. وتسجيل القرآن للهجتين يدفعنا إلى القول بعدم التفاضـل بينهمـا؛ فكلتاهما سمة يوسم بهـا ناطقوهـا وهـي فصـيحة لـديهم، غيـر أن

[1] انظر: الهمـع 1/283 : 285 وانظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة 179 وانظر كذلك: ارتشاف الضرب 2/1003

[2] في اللهجات العربية 91

السيطرة كانت للغة الانسجام في قراءة حفص، فكل مواضع هـذا الضمير في القرآن قد جاءت على لغة الانسجام إلا في الموضعين اللذين ذكرهما السيوطي: (أنسانيهُ إلا) و(عاهد عليـهُ اللـه)؛ حيـث قرأهما حفص بالضم.

كما يرى أن في حركـة الـواو والياء لهجـتين تمثلان قاعـدتين: لهجة الفتح وهي الأصـل، وهـي المنتشـرة والشـائعة بيـن القبائـل العربيـة، ولهجـة الإسـكان، وهـي أقـل شـيوعا وانتشـارا؛ إذ إنهـا مقصورة على قبيلتي قيس وأسد.

وفـي كـاف الخطـاب لهجتـان: لهجـة الضـم وهـي الأصـل والمشهورة، ولهجة الكسر اتّباعا، وهي لهجة رديئة ليس لهـا حـظ مـن الاسـتعمال والشـيوع، ولـم يسـجلها لنـا القـرآن فـي قـراءة متواترة أو شاذة؛ ومن ثـم فاللهجتـان لا تمثلان قاعـدتين نحويـتين عند النحاة.

وفي ميم الجمـع أربـع لهجـات: لهجـة الإسـكان، ولهجـة الضـم بإشباع وباختلاس، ولهجة الضم قبل همزة قطـع، ولهجـة الإسـكان قبل غيرها. وإن وليها ضمير متصل فالضم أشهر وأكـثر اسـتعمالا، وإن ورد الإسكان في القراءات الشـاذة؛ لأن الأصـل فـي ضـمير الجمع الإشباع بالواو، والإسكان أحسن إن لـم يلِهـا ضـمير متصـل تخفيفا.

ويرى الباحث أن كل الظواهر اللهجية المـذكورة فـي الضـمائر أقـرب إلـى الظـواهر الصـوتية منهـا إلـى الظـواهر النحويـة؛ لأن تفسـيرها جميعـا تفسـير صـوتي تفسـره لنـا ظاهرتـا المماثلـة والمخالفة بهدف التخفيف في اللسان العربي.

ويرى الباحث أن الظواهر اللهجية في أسـماء الإشـارة ظـواهر تتعلق ببنية الكلمة إلا استعمال اللام مع الكاف في اسم الإشـارة؛ حيـث لهمـا دلالـة نحويـة؛ لأن الإشـارة ثلاث مراتـب: قربـى ولهـا المجرد من اللام والكاف، ووسطى ولها ذو الكاف، وبُعدى ولها ذو الكـاف واللام. واسـتعمال الكـاف بـدون اللام لهجـة بنـي تميـم، واستعمال الكاف مع اللام لهجة الحجازيين. ولم يـرد فـي القـرآن المجرد من اللام دون الكاف.

أما الموصولات الاسمية المذكورة ففي بعضـها لهجتـان: لهجـة تبنيها وهذا هو الأصـل والأشـهر وهـو لغـة القـرآن، ولهجـة تعربهـا، وهي لهجة قليل من العرب، وعليهـا جـاءت بعـض الأشـعار، وهـذه الموصولات هي (الذين واللائين واللاءات وذوات وذو وذات). وقـد

نسب السيوطي إعراب (الذين) لقبائل طيئ وهذيل وعقيل، ونسب بناء (ذو) و(ذوات) على الضم لـ(طيئ) ولم يذكر لنا لهجات الإعراب في الموصولات: (ذو) و(ذات) و(ذوات) و(اللائين) و(اللاءات).

وفي بناء (الذي والتي) لهجات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذف الياء وكسر ما قبلها، وهي لهجات جارية في السعة كما ذكر العلماء.

الظاهرة الرابعة
جزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف وبناء اسم الفعل

أولا: جزم المعتل الآخر:

هو ما آخره ألف كـ(يخشى) أو واو كـ(يغزو) أو ياء كـ(يرمي)، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، وذكر السيوطي أنه يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء، كقوله[1]:

ومن يتّقْ فإن الله معْهُ (*ورزق الله مؤتاب وغاد*)

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم، كقوله[2]:

ألم يأتيك والأنباء تَنمِي (*بما لاقت لبون بني زياد*)

فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة، وخرّج عليه قراءة (لا تخف دركا ولا تخشى) و(إنه من يتقي ويصبر)[3].

ثانيا: جزم المهموز الآخر:

---

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/238

[2] انظر: المرجع السابق 1/246 ولعل هذا البيت مما أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النحاة. يقول ابن جني تعليقا على هذا البيت: "إن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا لا يزاحفه زحافا فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته .. فاعرف إذاً حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب". انظر: الخصائص 1/333 وحول (مُزيلات الإعراب) انظر: د.محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية 34 : 38

ذكـر السـيوطي أنـه يجـوز تسـهيل المهمـوز الآخـر، كـ(يقـرأ ويقرئ)، وحكي الخضراوي أنه لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم علـى المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخـر لـه؛ لأن حكمـه حكـم الصحيح، قال:

عجبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتني ولم أورا بها

أي ولم (أورأ) بها أي لـم أشـعر بهـا ورائـي. وأجـاز ابـن عصـفور: حذفه إعطاء له حكم المعتل الأصلي، كقوله[1]:

(*جريئٌ متى يُظلم يعاقِب بظلمه*) *سريـعا وإلا يُبدَ بالظلم يَظلمِ*

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بدا يبدا كبقَى يبقَى[2]

ثالثا : جـزم المضعّف وبناؤه:

في حديثه عن الفعـل المضـعّف يقـول السـيوطي: "إذا سـكّن المـدغم لاتصـاله بالضـمير المرفـوع أو فـي أفعـل التعجـب وجـب الفك، نحو: رددت ورددنا وأشدد بحمرة زيد .. فإن سكّن لجـزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز، والإدغام لغـة غيرهـم مـن العـرب نظرا لعدم الاعتداد بالعـارض، فيقـال: لـم يـردُدْ ولـم يـرُدَّ واردُدْ ورُدَّ . وإن فُكّ فواضح، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفي التضعيف

---

[3] طـه 77 ويوسف 90 ولم ينسب السيوطي هذه القراءة لأحد، وهي قراءة متواترة. وقراءة (يتقي) منسوبة لقنبل، وفي تخريجها قيل: إنه مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة وهذه ياء إشباع، وقيل: جزمه بحذف الحركة المقدرة وقد حكوا ذلك لغة، وقيل: هو مرفوع و(من) موصول، ورجح صاحب البحر الجزم على أنه لغة، وهو مرفوض عند أبي علي إلا في ضرورة الشعر، ومقبول عند رؤساء النحويين نظما وشعرا. أما (يخشى) فلا خلاف بين القراء عليها، وإنما الخلاف في (تخاف) فقرأها بالجزم حمزة والأعمش، ومن ثم اختلف العلماء في تخريج (يخشى)، فقيل: إنه مرفوع على الاستئناف، وقيل إنه مجزوم وفيه الياء، كقول الراجز (هُزي إليك الجزع يجنيك الجَنى). ورجح الطبري قراءة الرفع في (تخاف). وأضاف الألوسي أنه قيل: مجزوم بحذف الألف، والألف المذكورة جئ بها للإطلاق مراعاة لآواخر الآيات كما في قوله تعالى (فأضلونا السبيلا)، وقيل: مجزوم بحذف الحركة المقدرة، وهذه لغة عند قوم وضرورة عند آخرين، ولا يجوز تخريج التنزيل الجليل الشأن عليه أو لا يليق مع وجود الاحتمالات السابقة. انظر: الطبري: جامع البيان 9/240 والألوسي: روح المعاني 13/64 ، 16/729

[1] انظر: د/إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/943

[2] انظر: همع الهوامع 1/180 : 181

تخلصا من التقاء الساكنين، وفي كيفية تحريكه لغات: إحداها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو (رُدَّه ولم يرُدَّه) أم ساكن نحو (رُدَّ المال ولم يرُدَّ المال) أم لا نحو (رُدَّ ولم يرُدَّ). والثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين، فيقال: رُدِّ المال. والثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين. والرابعة أنه يحرك بأقرب الحركات إليه نحو (رُدُّ ، فِرِّ ، عَضَّ) إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة الضمائر نحو (عَضُّهُ ورُدَّها) وإلا فيما بعده ساكن من كلمة أخرى فيكسر نحو (غَضِّ الطرف، وردِّ ابنك)[1].

رابعا : بناء اسم الفعل:

آثرت أن أضم اسم الفعل إلى الفعل على الرغم من خلاف النحويين في جملته ما بين الاسمية والفعلية وترجيح البصريين الجملة الاسمية وترجيح الكوفيين الجملة الفعلية، لأني أرى أن اسم الفعل يشترك مع الفعل في المعنى والزمن والعمل[2]، وهذا يكفي لأن يُجعَل فعلا لولا أنه يختلف عنه في حركات البناء وأنه غير معرب ولا متصرف. وأسماء الأفعال التي لعبت اللهجات العربية دورا في تنوع حركات بنائها، وذكرها السيوطي في همعه هي:

ـ هيهات: ذكر السيوطي أن في (هيهات) أكثر من أربعين لهجة في الجانب الصوتي والجانب الصرفي والجانب النحوي والجانب الحرفي، يقول: "هيهات بمعنى بعُد، حكى فيها الصنعاني ستا وثلاثين لغة: هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه. وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته منونة وغير منونة. وحكى غيره: أيهاكَ وأيها وإيها وهيهاتا بالألف وإيهاء بالمد، فزادت على الأربعين"[3].

---

[1] انظر: الهمع 6/287 : 288

[2] اسم الفعل هو لفظ يدل على معنى الفعل ويعمل عمله، ولكن لا يقبل علاماته ولا يتصرف تصرفه. انظر: الشيخ الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/288 وما بعدها وانظر كذلك: د/أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية 40،41، 98، 139، 140

ـ **أوّهْ :** بمعنى أتوجع، فيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيهما، وأوْهِ بسكون الواو وكسر الهاء[1].
ـ **إخّ وكخّ** : بتشديد الخاء ساكنة ومكسورة، بمعنى أتكره.

تعليق :

بالنسبة للفعل المعتل الآخر فإن في جزمه لهجتين: إحداهما فصحى مشهورة، وهي حذف الحرف ـ على أنه علامة الجزم عند النحاة ــ والأخرى إبقاء الحرف ــ على أن علامة الجزم حركة مقدرة ـ وهي لهجة قليلة الاستعمال غير مشهورة، ولولا تخريج قراءة (يتقي وتخشى) عليها لسلمنا مع جمهور النحاة بأنها مختصة بالضرورة.

وبالنسبة للفعل المهموز الآخر الذي سُهّلت همزته فإن في جزمه كذلك لهجتين: إحداهما إبقاء آخره إعمالا على أصله، والأخرى حذف آخره إعطاءً له حكم المعتل الأصلي، وكلتا اللهجتين قليلة الاستعمال غير مشهورة.

وبالنسبة للفعل المضعّف فإن الباحث يرى أن الإدغام ظاهرة صوتية، بيد أن له أثرا صرفيا ونحويا؛ لأن جواز الإدغام والفك في المضارع المجزوم والأمر منه مرتبط بوظيفته النحوية، ومن ثم عرضنا له هنا، وهو مظهر من مظاهر التخفيف في اللسان العربي لجأت إليه كل القبائل العربية حال تحريك لام الفعل، ولم تختلف فيه إلا إذا كانت اللام ساكنة جزما أو بناء، فبينما فكّت القبائل الحجازية إدغام الفعل، حافظت القبائل الأخرى على الإدغام تخفيفا في النطق، وفي إدغامه تنوعت لهجات القبائل في حركة الحرف الثاني من حرفي الإدغام ما بين الضم والفتح والكسر، ولم يحدد لنا السيوطي أصحاب لهجة الإدغام[2].

---

[3] انظر: الهمع 5/122 : 123 والكسر والفتح بلا تنوين قرئ بهما في القراءات المتواترة، والكسر من غير تنوين لغة تميم وأسد وبه قرأ أبو جعفر، والفتح من غير تنوين لغة الحجاز وبه قرأ الباقون. انظر: البنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر 403 في توضيح القراءات في قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون) المؤمنون 36 ويلاحظ أن أبا جعفر مدني حجازي، وهذا يعني أن لهجة تميم شاعت في البيئة الحجازية.

[1] انظر: الهمع 5/123

ويرى د/إبراهيم أنيس أن اختلاف القبائل العربيـة فـي الإظهـار والإدغام في الفعـل المجـزوم أو الأمـر منـه ليـس لـه سـر سـوى اختلاف موضع النبر بين هذه القبائل، ففي الـتزام الحجـازيين فـك الإدغام نقل النبر من موضعه إلى الذي قبلـه ؛ لأن الجـزم يختصـر أواخر الكلمات[1].

وعلى الرغم من أن فك الإدغام منسوب إلى لهجة الحجــازيين والإدغام منسوب لغيرهم، فـإن البـاحث يـرى أن اللهجـتين شـاعتا في البيئة الحجازية، وإن كانت الغلبة للهجتها الأصلية وهـي الفـك، وقـد احتفظـت قـراءة حفـص عـن عاصـم وهـي قـراءة حجازيـة بـاللهجتين فـي كـثير مـن المواضـع مثـل (يرتـدد ويرتـدَّ، ويشـاقق ويشاقّ).

وبالنسبة لأسماء الأفعال فإني رأيـت أن أضـمها إلـى الأفعـال؛ لأنها تشترك معها في المعنى والزمن والعمل، وهذا يكفـي لجعـل اسم الفعل فعلا لولا أنه مخالف لـه فـي حركـات البنـاء وأنـه غيـر معرب ولا متصرف. وأسماء الأفعال الـتي أوردهـا السـيوطي فـي همعه، ولعبت اللهجات العربية دورا في تنوع حركات بنائها هي:

ـ هيهـات: بمعنـى بعُـد، وفـي بنائهـا سـبع لهجـات: الضـم والفتـح والكسر بالتنوين وبدون تنوين. و (أوّهْ) بمعنى أتوجـع، وفـي بنائهـا لهجتان: إحداهما سكون الهاء وهي الأشهر، والأخـرى كسـر الهـاء. وإخّ وكخّ بمعنى أتكره، وفيها لهجتان: سكون الخاء وكسرها.

ونلحـظ أن السـيوطي لـم يـذكر مصـطلح اللهجـة، وإنمـا ذكـر (اللغة) وهي مرادفة للهجة فـي اللسـان العربـي، كمـا لـم ينسـب بعض اللهجات إلى أصحابها.

---

[2] في موضع آخر نص السيوطي على أن الإدغام لغة تميـم، وأن الفك أكثر من الإدغام في القرآن. انظر: الإتقان في علوم القرآن 2/103 وانظر كذلك: الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 5/485 وكذلك الشيخ الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/495

[1] انظر: في اللهجات العربية 149 والنبر stress هو وضوح نسبي لمقطع من المقاطع إذا قورن ببقية المقاطع في الكلمة. انظر : التطور اللغوي 126.

الظاهرة الخامسة
المنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن) وياء المتكلم المضافة للمنادى

أولا : المنقوص المنصوب:

ذكر السيوطي[1]أن من الإعراب المقدر ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة، وذلك المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها وما جرّه أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظبْي ورمْي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستثقال؛ ولذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء، وقد تقدَّر أيضا ولكن في الضرورة، كقوله[2]:

ولو أن واشٍ باليمامة دارُه (*وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا*)

وأجازه أبو حاتم في الفصيح وقال: إنه لغة فصيحة، وخرّج عليه قراءة (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء[3].

ثانيا : المنادى الموصوف بـ(ابن) :

يقول السيوطي: "إذا كان المنادى علما موصوفا بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة (ابن) إذ بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين. واختلف في الأجود، فقال المبرد: الضم لأنه الأصل، وقال ابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب.. وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادى، وهو نظير من قرأ: (الحمدُ لُلهِ) بضم اللام، وزعم الجرجاني أن فتحة ابن بناء"[4].

---

[1] انظر: الهمع 1/182 : 183

[2] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1082

[3] المائدة 89 ولم تنسب هذه القراءة لأحد من أصحاب القراءات المتواترة أو الشاذة، ولم ترد في كتب القراءات المتواترة ولا القراءات الشاذة، وذكر الألوسي أنها مروية عن جعفر الصادق، وهي على لغة من يسكن الياء في الحالات الثلاث، كالألف ، وهو جمع أهل على خلاف القياس كـ(ليال) في جمع (ليلة)، وقال ابن جني: واحدهما ليلاة وأهلاة وهو محتمل، وقيل: إن أهالي جمع (أهلون) وليس بشيء. انظر: روح المعاني 7/18

[4] انظر: الهمع 3/53 : 54

ثالثا : ياء المتكلم المضافة للمنادى:

بعد أن انتهى السيوطي من حديثه عن المنـادى المضـاف ليـاء المتكلم عرض لحركة الياء، فقال: "الياء المضـاف إليهـا فـي غيـر المفـرد الصـحيح تفتـح، وقـد تكسـر مـع المقصـور، قـرأ الحسـن (عصايِ)[1]، وقد تكسـر المدغمـة فـي جمـع أو فـي غيـره، كقـراءة حمزة (بمصرخيِّ)[2] وقول الشاعر[3]:

عليِّ لعمروٍ نعمةٌ بعدَ نعمةٍ (*لوالده ليست بذات عقارب*)

سمع بكسر الياء"[4].

ثم أضاف السيوطي: أنه "إن نودي المضاف للياء لا بعد ساكن ففي الياء لغات أشهرها الحذف وإبقـاء الكسـر دالا عليهـا، لكـثرة الاستعمال، نحو (يا عبادِ فاتقون)، فالإبقاء سـاكنة، فمفتوحـة نحـو (يا عباديَ الذين أسـرفوا)، فقلبهـا ألفـا نحـو (يـا حسـرتا علـى مـا فرّطت)، فحذفها ـ أي الألف ـ مع فتح المتلو اسـتغناء بـه عنهـا، أو

---

[1] طـه 18 وذكر العكبري أنه "يقرأ بتخفيف الياء وكسرها على أصل التقاء الساكنين، ويقرأ بسكون الياء مثل محياي فيمن سكّن". إعراب القراءات الشواذ 2/68

[2] إبراهيم 22 قرأ بالكسر حمزة (من السبعة) ويحي بن وثاب والأعمش (من أصحاب الشواذ)، وذلك على الأصل في التقاء الساكنين، فالأصل بمصرخين لي، فأضيف وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم والأصل فيها السكون فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت. وقال العكبري: الفتح هو الوجه. وقد طعن في هذه القراءة كثير من النحاة، فوصفها الفراء بأنها من زعم القراء، وقال أبو عبيد: نراهم غلطوا، وقال الأخفش: ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين، وقال الزجاج: إنها عند الجميع رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال الزمخشري: هي ضعيفة. ولسنا مع هؤلاء النحاة، فآراؤهم هذه فاسدة، والقراءة متواترة عن السلف والخلف، ولا يجوز أن توصف بالخطأ أو القبح أو الرداءة. وذكر الألوسي أنه " نقل جماعة من العلماء أنها لغة قليلة الاستعمال، ونص قطرب على أنها لغة في يربوع فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها كـ(عليه ولديه) وقد يكتفون بالكسرة، وقد حسّنها أبو عمرو وهو إمام لغة ونحو وقراءة وعربي صحيح". انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/734 الألوسي: روح المعاني 13/264

[3] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/111

[4] انظر: الهمـع 4/298 : 299

ضمه، وقرئ (قلْ ربُّ احكم بـالحق)[1] .. فـإن كـان المضـاف إلـى الياء في النداء أمّاً أو عمّاً مع ابن وابنة قلَّ إثباتها وقلبها ألفا ثابتـة حتى لا يكاد يوجد إلا في ضرورة، كقوله[2]:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي (أنت خلّفتني لدهر شديد)

وغلب الحذف لكثرة استعمالها فـي النـداء مـع كسـر الميـم دلالـة على الياء المحذوفة وفتحها دلالة على الألـف المحذوفـة المنقلبـة عن الياء المقدّر فتحُ ما قبلها، قال تعالى: (يابن أمَّ لا تأخذ بلحيـتي ولا برأسي) قرئ في السبع بالكسر والفتح"[3].

تعليـق :

من خلال ما سبق عرضه تبين للباحث أن الاسم المنقوص في نصبه لهجتان: إحداهما تحريك الياء، وهي لهجـة فصـحى مشـهورة كثيرة الاستعمال، والأخرى إسكان الياء وهي لغة قليلة الاستعمال، لكنها وُصفت بأنها فصيحة، وجاء عليها المثل العربي (أعطِ القوس باريها) بإسكان الياء.

والمنادى العلَم الموصوف بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم فيـه لهجتان: إحداهما ضـم المنـادى وهـي الأصـل، ورجحهـا البصـريون وأيدهم السيوطي فيها[4]، والأخرى الفتح وهو الأكـثر اسـتعمالا فـي كلام العـرب لخفتـه. وكـذلك فـي (ابـن) لهجتـان: إحـداهما الفتـح (إعرابا) وهي الأصل والأكثر استعمالا في كلام العـرب، وهـي لغـة

---

[1] الأنبياء 112 وضم الباء قراءة شاذة، أي ياربُّ كما تقول يا رجلُ، وهو ضعيف؛ لأن النكرة لا تحذف معها (يا)، وقد أجازه الكوفيون. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ 2/121

[2] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/285

[3] الهمـع 4/300 : 302 والآية رقم 94 من سورة طه. وقد قرأ حمزة والكسائي من السبعة (يابن أمّ) بكسر الميم. انظر: الألوسي: روح المعاني 16/746

[4] يقول السيوطي: "فالبصريون يضمون المنادى، والكوفيون وابن كيسان يجيزون الضم والفتح .. وما ذكره البصريون هو القياس؛ إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها" 3/55

القرآن، والأخرى الضم اتباعا لضم المنادى، وهـذا مـا يسـمى فـي علم اللغة الحديث بالمماثلة التقدمية[5].

وكذلك في حركـة ضـمير المتكلـم (اليـاء) الواقـع مضـافا إلـي المنادى أو غيره لهجتان إن كان بعد ساكن: الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر، غير أن الأخرى غير شاذة ولا مهملة، بل جاءت عليهـا قراءات متواترة. وفيه عدة لهجات إن كـان بعـد متحـرك أشـهرُها الحذف وإبقـاء الكسـر دالا عليهـا لكـثرة الاسـتعمال، وإبقـاء اليـاء ساكنة، وإبقاؤها مفتوحة، وقلبها ألفا، وحذف الألف مع فتح المتلـو استغناء به عنها أو ضمه. وإن كان المنادى المضاف إلى اليـاء أُمّـاً أو عمّاً مع ابن وابنة ففي اليـاء لهجـات: أشـهرها فـي الاسـتعمال الحذف مع كسـر الميـم أو فتحهـا؛ دلالـة علـى اليـاء المحذوفـة أو الألف المنقلبـة عنهـا. وإثباتهـا وقلبهـا ألفـا ثابتـة، وهـذا قليـل فـي الاستعمال.

وفي كل مفردات الظـاهرة السـابقة نلحـظ أن السـيوطي لـم يذكر مصطلح اللهجة، وإنما ذكر مصطلح اللغة وهي مرادفة للهجة في اللسان العربي، كما نلحظ أنه لم ينسب اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية.

---

[5] أطلق القدماء عـدة مصطلحات على ما يسمى حديثا بالمماثلة مثل الإتباع والمجانسة والمضارعة والتقريب، ودلالة المصطلحات جميعا واحدة، وهي تعني تأثـر صوت بصوت صامتا كان أو صائتا، فإن أثر الصوت فيما بعده فالمماثلة تقدمية، وإن أثّر فيما قبله فالمماثلة رجعية. والمماثلة مظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام، اتسمت به بعض القبائل العربية؛ ربما كان معظمها من قبائل شرق الجزيرة تلك القبائل البدوية؛ لأن البدوي بطبعه يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة المتمثلة في قبائل غرب الجزيرة فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأني والهدوء في النطق. انظر للباحث: قراءة عاصم برواية حفص دراسة صرفية نحوية (مبحث الانسجام الصوتي) ـ رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة المنيا 1995

الظاهرة السادسة
الظــروف (المفعـول فيه)

أولا: (ذا وذات) بين التصرف وعدم التصرف:

يقول السيوطي: وألحق العرب أيضـا بـالممنوع التصـرف فـي التزام النصب على الظرفية (ذا و ذات) مضافين إلـى زمـان نحـو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة، قـال[1]:

إذا شدّ العِصابة ذاتَ يوم (وقام إلى المجالس والخصوم)

إلا في لغة لخثعم، فإنها أجازت فيها التصرف، فيقـال: سـير عليـه ذاتُ ليلة برفع (ذات)، وقال بعض الخثعميين[2]:

عزمتُ على إقامةِ ذي صباح (لأمرٍ ما يُسوّدُ مَن يَسودُ)

والسبب في عدم تصرّف (ذا وذات) في لغـة الجمهـور أنهمـا فـي الأصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظـرف محـذوف، والتقـدير في (لقيته ذا صباح ومساء): وقتا صاحب هذا الاسم، و(ذات يوم): قطعةً ذات يوم، فحـذف الموصـوف وأقيمـت صـفته مقـامه، فلـم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع.. وإضافتهما من قبيل إضـافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة فـي كلام العـرب، فلـم يتصـرفوا فيها لذلك.

ثانيا: (أمسِ وحيث ولدن ومع) بين الإعراب والبناء:

يقول السيوطي عـن الظـرف (أمـس)[3]: "*أمـسِ* اسـم معرفـة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصـب وجـر، وهـو اسـم زمـان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هـو فـي حكمـه في إرادة القرب، فإن استعمل ظرفا فهو مبني عند جميـع العـرب .. وإن استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجـرا، كما كان حـال اسـتعماله ظرفـا، تقـول: ذهب أمسِ بما فيه وأحببت أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ، قـال:

اليوم أعلم ما يجيـئُ به ومَضَى بفصْلِ قضائِهِ أمسِ

---

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/949

[2] انظر: السابق 1/223

[3] انظر: الهمـع 3/187 : 191 (باختصار) وانظر: ابن هشام: قطر الندى 19 : 22

ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر، ويعربونه إعراب مالا ينصرف حالة الرفع، قال شاعرهم:

اعتصِمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ يأسٌ وتناسَ الذي تَضمَّنَ أمسُ

ومن بني تميم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضا، وعلته ما ذكر في (سحر) من العدل والتعريف، وعليه قوله:

إني رأيت عجبا مذ أمسا عجائزًا مِثلَ السعالي خمسا

ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثة، حكاه الكسائي، وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر تشبيها بالأصوات، وحكي الزجاجي والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح، فتلخص فيه حال الظرفية لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا، وبتنوين، وإعرابه منصرفا وغير منصرف مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه نصبا وجرا.

فإن قارنه (أل) أُعرِب غالبا نحو: إن الأمسَ ليوم حسن، قال تعالى: (كأن لم تغنَ بالأمسِ) يونس 24 ومن العرب من يستصحب البناء مع (أل)، قال:

وإني وقفت اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمسُ تغرُبُ

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم. ويعرب أيضا حال الإضافة نحو: إنّ أمسنا يوم طيب، وحال التنكير نحو: مضى لنا أمسٌ حسنٌ، وحال التثنية والجمع نحو: أمسان وآمُس وآماس وأموس، قال:

مرّت بنا أوّلَ من أُموسِ تميسُ فينا مِيسة العروس

وعن (حيثُ) يقول السيوطي: "من الظروف المبنية (حيث) وعلة بنائها شبهَهُا بالحروف في الافتقار؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنيت على الضم تشبيها بـ(قبل وبعد).

وإعرابها لغة فقعس[1]، فهم يقولون: جلست حيثَ كنت، وجئت من حيثِ جئت، فيجرونها بـ(من) وهي عندهم كـ(عند)، وقرئ

---

[1] حيّ من بني أسد. الهمع هامش 3/206

(سنستدرجهم من حيـثِ لا يعلمـون)[1] بالكسـر، فيحتمـل الإعـراب والبناء على الكسر[2].

ويقول السيوطي عن (لـدن): "مـن الظـروف المبنيـة (لـدن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبنيت لشبهها بالحرف في لزومهـا استعمالا واحدا .. وإعراب (لدن) لغة قيسية تشبيها بــ(عنـد)، وبـه قرأ عاصم (بأسا شديدا من لدنِه)[3] بالجر وإشـمام الـدال السـاكنة الضم، والأصل (من لدُنه) بضم الدال[4].

ويقول السيوطي عن (مـع): "من الظـروف العادمـة التصـرف (مـع) وهي اسـم لمكـان الاجتمـاع أو وقتـه، ويـدل علـى اسـميتها تنوينها في قولك (معاً) ودخـول (مِـن) عليهـا .. وكـان حقـه البنـاء لشبهه بالحروف في الجمود المحض، وهـو لـزوم وجـه واحـد مـن الاستعمال والوضع الناقص، إذ هي على حرفيـن بلا ثـالث، إلا إنهـا أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها (عند) في وقوعها خـبرا وصـفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب .. وتسكينها قبـل حركـة نحو (زيد معْ عمرو)، وكسرها قبـل سـكون نحـو (زيـد مـع القـوم) لغـة ربيعة، وحركتها حركـة إعـراب؛ فلـذلك تـأثرت بالعوامـل فـي (مِن معِه)، ومَن سكّنَ بنى، وهو القياس"[5]

ثالثا: حيْثُ وقَـطّ ومُـذ

سلف الحديث عن (حيث) في البناء والإعراب على أنها ظـرف مبني في كثير من اللهجات ومعـرب فـي قلـة منهـا؛ ولـذا ينحصـر الحديث هنا عن تنوع علامات البناء فيهـا، يقـول السـيوطي: "مـن

---

[1] الأعراف 182 ولم أجد هذه القراءة ضمن القراءات المتواترة أو الشاذة، في حين أن كل القراءات جاءت بالضم؛ مما يدل على أنه الأفصح والأشهر في كلام العرب.

[2] انظر: الهمـع 3/205 : 206

[3] الكهف 2 والقراءة المذكورة المتواترة عن عاصم هي في رواية أبي بكر شعبة بن عياش. والبناء في (لدن) أشهر. انظر: الألوسي: روح المعاني 3/121 ، 15/256

[4] انظر: الهمـع 3/216 : 217

[5] الهمـع 3/227 وذكر ابن هشام أنها لغة غَنْـم. (قبيلة من تغلب) مغني اللبيب 4/233

الظـروف المبنيـة (حيـث) .. وبنيـت علـى الضـم تشـبيها بـ(قبـل وبعد) .. ومن العرب من بناها على الفتـح طلبـا للتخفيـف، ومنهـم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين[1].

أمـا الظـرف (قــطّ) فيقـول عنـه السـيوطي: "مـن الظـروف المبنية (قـطّ)، وهي مقابل (عَوْضَ)، فهي للوقت الماضي عمومـا، وبنيت لشبه الحرف في إبهامه، لوقوعها علـى كـل مـا تقـدم مـن الزمان .. وبنيت على الضم تشبيها بـ(قبل وبعد)، وقد تكسر علــى أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقـد تخفـف طاؤه مع ضمها وإسكانها، فهذه خمس لغات"[2].

وأمـا الظـرف (مُــذ) فهـو "مـن الظـروف المبنيـة فـي بعـض الأحوال، وسكونها قبل حركة وضـمها قبـل سـاكن أشـهر، و(مُــذْ) أصله (منذ) وهي محذوفة عند الجمهور بدليل رجـوعهم إلـى ضـم ذال (مذ) عند ملاقـاة السـاكن نحـو: مُــذُ اليـوم، ولـولا أن الأصـل الضم لكسر .. وبعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقــاء الساكنين"[3].

تعليـق :

من خلال عرض السيوطي للظروف تبين للباحث أن في (ذا و ذات) المضافين إلى زمـان لهجـتين: إحـداهما تمنعـه التصـرف؛ إذ تلزمــه حالــة واحـدة، والأخـرى تجعلـه متصـرفا، فتتنـوع وظيفتـه النحوية وعلامات إعرابه، والأولى أشهر وأكثر استعمالا.

كما تبين له أيضا أن (أمس) يستعمل ظرفا وغير ظـرف، فـإن كان ظرفا فهو مبني باتفاق، وفي بنائه لهجتان: البناء على الكسـر وهو الأشهر والأكثر استعمالا، والبناء على الفتح. وإن استعمل غير ظرف ففيه لهجـات: إحـداها لهجـة الحجـازيين، وهـي البنـاء علـى الكسر رفعا ونصبا وجرا، والثانية لهجة بعض بني تميم، وهي البناء على الكسر في حالتي النصب والجر وإعرابه إعراب مالا ينصـرف حالة الرفع، والثالثة لهجة بعض بني تميم، وهي إعرابه إعـراب مـا لا ينصرف في الحـالات الثلاث، والرابعـة لأنـاس مـن تميـم، وهـي إعرابه إعـراب المنصـرف منونـا فـي الأحـوال الثلاثـة، والخامسـة

[1] انظر: الهمـع 3/205 : 206

[2] انظر: الهمـع 3/213

[3] انظر: الهمـع 3/220 : 221

لبعض العرب، وهي البناء على الكسر منونا تشبيها بالأصوات. وإن قارنه (أل) ففيه لهجتان: البناء، والإعراب وهو الأشهر والأكثر استعمالا. وإن أضيف أعرِب باتفاق.

كذلك تبين للباحث أنَ في (حيث) أربع لهجات: إحداها البناء على الضم، والثانية البناء على الفتح طلبا للتخفيف، والثالثة البناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، والرابعة الإعراب وهي لهجة فقعس دون سائر العرب، واللهجة الأولى هي الأشهر والأكثر استعمالا، وهي لغة القرآن، والثلاث الأخرى أقل شهرة واستعمالا، ولعل بعضها مهمل في الكلام النثري.

كما تبين للباحث أن في (لدن) لهجتين: إحداهما البناء وهي الأشهر والأكثر استعمالا، وهي لغة القرآن في غالبية قراءاته، والأخرى الإعراب، وهي لهجة قيس، وهي أقل استعمالا وشهرة، غير أنها وردت في إحدى القراءات المتواترة.

وتبين له أن في الظرف (مع) ثلاث لهجات: الأولى الإعراب نصبا، وهي الأشهر والأكثر استعمالا، والثانية إسكانها قبل حركة وكسرها قبل سكون إعرابا، وهي لغة ربيعة، والثالثة بناؤها على السكون وهو القياس، غير أنه أقل شهرة.

وفي بناء (قطّ) ثلاث لهجات: البناء على الضم وهو الأشهر وهو لغة القرآن، والبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، والبناء على السكون.

وفي بناء (مُذ) لم يختلف العرب في بنائها على السكون قبل متحرك، وإنما اختلفوا في حركة بنائها قبل ساكن، ففي ذلك لهجتان: إحداهما البناء على الضم، وهي الأشهر والأصل فيها، والثانية البناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وفي كل مفردات الظاهرة السابقة لم يذكر السيوطي مصطلح اللهجة، وإنما ذكر مصطلح اللغة وهي مرادفة للهجة، كما نلحظ أنه نسب بعض اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية، وتركها بعضها غفلا، فلم ينسبها لأحد.

الظاهرة السابعة
تنـوع علامات بناء الحـروف

ـ هـاء التنبيه بين الفتح والضم:

يقول السـيوطي: "وإذا نـودي (أيّ) وجـب بناؤهـا علـى الضـم، وإيلاؤها هـاء التنـبيه إمـا عوضـا مـن مضـافها المحـذوف أو تأكيـدا لمعنى النداء .. وحكم هاء التنبيه الفتـح عنـد أكـثر العـرب، ويجـوز ضمها معها في لغة بني أسد، وقرئ في السبع (ياأيُّــهُ السـاحر)[1]، ويقولون: يا أيتُهُ المرأة"[2].

ـ رُبَّ بين الفتح والسكون والإشباع:

ذكر السيوطي فيهـا سـبع عشـرة لغـة (لهجـة) يمـسُّ الجـانب النحوي منها هذه اللهجات: فتح الباء مشددة (ربَّ)، وسكون البــاء مخففة (ربْ)، واتصالها بتاء ساكنة (ربـتْ) واتصـالها بتـاء مفتوحـة (ربَتَ)، واتصالها بتاء مفتوحة مشبعة بألف (ربّتَا)[3].

ـ لام كـي بين الكسر والفتح:

في حديثه عن إضمار (أنْ) جوازا ذكـر السـيوطي "أنهـا تضـمر في موضعين: أحـدهما بعـد لام الجـر غيـر الجحوديـة، نحـو: جئـت لأكرمَـك، فالفعـل منصـوب بعـد هـذه اللام بـأنْ مضـمرة، ويجـوز إظهارها، نحو: جئت لأن أكرمَك، وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن (كي) للسبب، ويجوز أن ينطق بـ(كي) بعـدها، نحو: جئت لكي أكرمَـك .. وحكـم (لام كـي) الكسـر، وفتحهـا لغـة تميـم"[4].

---

[1] الزخرف 49 وهذه القراءاة منسوبة لابن عامر. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات. وعزا أبوحيان هذه اللهجة إلى بني مالك، ولا منافاة بين رأي أبي حيان والسيوطي، فبنو مالك من بني أسد، والتحريك بالضم انسجاما مع ما قبلها؛ ولذا تُدرس هذه الظاهرة ضمن ظاهرة الانسجام الصوتي أو المماثلة الصوتية. انظر: د.علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث 1/270

[2] انظر: الهمـع 3/50 : 52

[3] انظر: الهمـع 4/172 : 173

[4] انظر: الهمـع 4/140 : 141

ـ لام الجـرّ بين الكسر والفتح:

ذكر السيوطي أن "الأشهر كسرها مع كل ظاهر إلا المسـتغاث (إلا مع المضمر) فالأشهر فتحها، ومقابل الأشهر أن بعـض العـرب يفتحها مع الظاهر مطلقا، فتقول: المال لَزيـدٍ، وبعضهم إذا دخلـت على فعل، وقرئ (وما كان الله لَيعـذّبَهم)[1]، وخزاعـة تكسـرها مـع المضمر، وإنما كسرت هـي والبـاء، وإن كـان الأصـل فـي الحـرف الواحـد بنـاؤه علـى الفتـح تخفيفـا لموافقـة معمـوله، ولـم تكسـر الكاف؛ لأنها تكون اسما، فكان جرها[2] ليـس بالأصـالة، ولئلا تلبـس بلام الابتداء ونحوها، وبقيت في المضمر علـى الأصـل؛ لأنـه يتميـز ضـمير الجـر مـن غيـره، ولـم يعـول فـي الظـاهر علـى الفـرق بالإعراب، لعدم اطراده إذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه"[3].

ـ لام الطلب بين الكسر والفتح:

الأصل فيها الإسكان، وتُحرَّك إذا اسـتؤنف بهـا الكلام، فتكسـر، وفتحها لغـة، يقـول السـيوطي فـي سـياق حـديثه عـن الجـوازم[4]: "أحدها لام الطلب أمرا كان نحو[5] (فلينفـقْ) أو دعـاء نحـو (ليقـضِ علينا ربك)، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء، وفتحهـا لغـة لسـليم طلبا للخفة، وقيل: تفتح على هذه اللغـة إن فتـح تاليهـا بخلاف إذا ما انكسر أو ضُمّ، وقيل: تفتح إذا استؤنفتْ، أي لم تقـع بعـد الـواو أو الفـاء أو ثـم، حكاهـا الفـراء. وتسـكن رجوعـا إلـى الأصـل فـي المبني، ومشـاكلة عملهـا تلـو واو وفـاء وثـم، نحـو[6]: (ثـم لْيقضـوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطّوفوا)".

---

[1] الأنفال 33 وهي قراءة شاذة لم ينسبها العكبري لأحد، وإنما قال: "فتحها قوم، وهي لغة محكية يفتح أربابها لام كي وينصبون بها". انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/593

[2] أي لام الجـر

[3] انظر: الهمـع 4/206 : 207

[4] انظر: الهمـع 4/307

[5] الطلاق 7 ، الزخرف 77

[6] سورة الحـج 29

ـ الـرويّ المطلـق :

الرويُّ هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وهو نوعـان: مقيـد ومطلق. ومعنى الإطلاق أنه ينتهى بحركـة طويلـة (حـرف مــد)[1]، ويســمى (حــرف الإطلاق). فــي هــذا الحــرف لغتــان ذكرهمــا السيوطي إحداهما إثبات المـد، وهي لغة الحجاز، والأخرى تحويـل حرف الإطلاق إلى نـون أو مـا يسـمى (تنـوين الـترنّم) وهـي لغـة تميم[2].

تعليـق :

بعد هذا العرض للهجات العربية في تنوع حركات بناء الحـروف تبين للباحث أن في (هاء التنبيه) التي تلحق (أيّ) المنادى لهجتين: إحـداهما الفتـح وهـي الأكـثر شـهرة واسـتعمالا؛ لأنـه لهجـة أكـثر العرب، والأخرى الضم، وهي خاصة بلهجة بني أسد، وهي فصـيحة قرئ بها في السبع، وفيها مماثلة تقدمية.

وفـي (رُبَّ) عـدة لهجـات أدت إلـى تنـوع حركـة البنـاء فيهـا، إحداها فتح الباء مشـددة، والثانيـة سـكون البـاء مخففـة، والثالثـة اتصالها بتاء ساكنة (ربتْ) والرابعة اتصـالها بتـاء مفتوحـة (ربَـتَ)، والخامسة اتصالها بتاء مفتوحة مشبعة بألف (ربّتَا).

وفي حركة (لام كـي) ــ وتسـمى لام التعليـل أو لام السـبب ــ التي ينصب الفعل بعدها بـ(أن) مضـمرة جـوازا لهجتـان: إحـداهما الكسر وهي الأشهر والأكثر استعمالا؛ لأنها لهجة أكثر العرب، وهي لغة القرآن، والأخرى الفتح وهـي لهجـة تميــم، وهـي أقـل شـهرة واستعمالا.

وفي حركة (لام الجر) أربع لهجات إحداها وهي الأشهر والأكـثر استعمالا كسرها مع كل ظاهر إلا المستغاث فالأشهر فتحها فيه ما عدا المضمر، والثانية وهي أقل شهرة ـ إن لم تكن غير مشهورة ـ فتحها مع الظاهر مطلقا، والثالثة فتحها مع الفعل فقـط، والرابعـة كسرها ـ مثل الباء ـ مع المضـمر انسـجاما أو تمـاثلا أو توافقـا مـع الضمير المكسور بعدها وهي لهجة خزاعة.

---

[1] من نافلة القول أن حروف المد ثلاثة: ألف أو واو مضـموم مـا قبلهـا أو يـاء مكسور ما قبلها.

[2] الهمـع 4/407 وانظر: ارتشاف الضرب 2/671

وفي لام الطلب ـ حال الاستئناف ـ لهجتـان: إحـداهما الكسـر، وهي الأشهر والأكثر استعمالا، والأخرى الفتح تخفيفـا، وهـي لهجـة سليم.

وفـي حـرف الإطلاق الخـاص بــ(الـرويّ المطلـق) لهجتـان: إحداهما إثبات حرف الإطلاق وهـي لهجـة الحجـاز، ولعلهـا الأشـهر والأكـثر اسـتعمالا فـي اللغـة الشـعرية، والأخـرى تحويـل حـرف الإطلاق إلى النون المسماة (تنوين الترنّم) وهي لهجة تميم.

المبحث الثاني
فـي الإثبـات والحــذف

نقصد بالإثبات والحذف إثبات الحرف الأخير أو حركته الظاهرة من الكلمة وحذفهما منها، فبينما أثبتتهما بعض اللهجات حذفتهما لهجات أخرى؛ مما يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالا أو مهملة على النحو الذي مر بنا وفيما نراه لاحقا. والظواهر التي نعرض لها هي: الحركة الظاهرة، واو الجماعة مع الماضي، وألف (أنا)، واو (هو) وياء (هي)، ياء (الذي والتي) ونون (اللذان واللتان) ونون صلة (أل) الموصولية، وخبر (لا) النافية للجنس، وياء المضارع المؤكد وأمره، و(..وإما ..)، وألف (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية.

الظاهرة الأولى
الحركة الظاهرة بين الإثبات والحذف

يقول السيوطي: "اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال: أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرّج عليه قراءة (فتوبوا إلى بارئْكم) و(رسلْنا) و(ما يشعرْكم) و(مكر السيئْ) بسكون أواخرها[1]. والثاني: المنع مطلقا في الشعر وغيره .. والثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبوحيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو وأن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين"[2].

---

[1] الآيات بالترتيب: البقرة 54 ، المائدة 32 ، الأنعام 109 ، فاطر 43 وهذه القراءات متواترة، والسكون فيها اختلاس للحركة من بعض القراء مثل أبي عمرو. راجع تفسير الألوسي للآيات. وتحت عنوان (موقعيات ترخص العلامة الإعرابية في النثر) ذكر د.محمد حماسة عبداللطيف أن من مظاهر ذلك إسكان آخر المعرب المتحرك، وذكر قراءة أبي عمرو السابقة وعلّق عليها بقوله: إن الاختلاس اختيار سيبويه، وهذا لا ينفي رواية الإسكان؛ فالإسكان لغة تميم، وعليه قراءات كثيرة لبعض السبعة غير أبي عمرو". انظر: العلامة الإعرابية في الجملة 362

[2] انظر: الهمع 1/187 وانظر: ارتشاف الضرب 2/850

الظاهرة الثانية
واو الجماعة مع الماضي بين الإثبات والحذف

يقول السيوطي: "قد تحذف الواو (ضمير الجمع) مع الماضـي، ويكتفي بإبقاء الضمة كقوله:

فلو أنّ الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الشـفاة

وقـوله[1]:

إذا ما شاءُ ضـروا مَن أرادوا (ولا يألو لهم أحد ضرارا)

قال بعضهم: من العرب مَن يقول في الجميع: الزيدون قــامُ ، ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الأمـر"[2].

الظاهرة الثالثة
ألف (أنـا) بين الإثبات والحذف

في حديثه عن الضمير المنفصل ذكر السيوطي أنه نوعان: مــا للرفع، وما للنصب، ولا يقـع مجـرورا. ثـم تحـدث عـن النـوع الأول قائلا: "فـالأول ألفـاظ أحـدها (أنَ) بفتـح النـون بلا ألـف للمتكلـم؛ ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف، لبيـان الحركـة كهـاء السـكت، ولـذلك تعاقبهـا، كقـول حـاتم: (هـذا فَـزْدي أنَـه)، وليسـت الألـف مـن الضـمير بـدليل حـذفها وصـلا. هـذا مـذهب البصريين، ومذهب الكـوفيين واختـاره ابـن مالـك أن الضـمير هـو المجموع بدليل إثبات الألف وصلا في لغة، قالوا: والهاء فـي (أنَـهْ) بدل من الألف. وفي الألف لغـات: إثباتهـا وصـلا ووقفـا وهـي لغـة

---

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/303

[2] انظر: الهمـع 1/201 : 202

تميـم، وبها قرأ نافع[1].. وحذفها فيهما، وحذفها وصلا وإثباتها وقفـا، وهي الفصحى ولغة الحجاز"[2].

الظاهرة الرابعة
واو (هـو) وياء (هـي) بين الإثبات والحذف

في حديثه عن الضمائر ذكر السيوطي أن ضمائر الغيبة أربعـة: هو للغائب وهي للغائبة وهما لمثناهما وهم للغائبين وهنّ للغائبات، واختلف في الأصـل منها، فعنـد البصـريين أن (هـو، وهي) فقـط أصلان، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع، وقال أبـو علي: الكل أصول، وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضـمير من (هـو وهـي) الهـاء فقـط، والـواو والياء زائـدان لحـذفهما فـي المثنى والجمع ومن المفرد في لغـة؛ قـال:

بينا هُ في دارِ صدقٍ قد أقام بها حينـا يعلّلنـا، وما نعلّلـه

وقـال:

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسُعدي إذِه من هواكا

وهذا المذهب هو المختار عندي"[3].

---

[1] لم يذكر السيوطي آية مثالا على قراءة نافع. ولم ينفرد نافع بذلك، بل شاركه القراءة ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وأبوجعفر وزيد بن علي والحسن والزهري. وروي حذفها وصلا ووقفا عن أبي جعفر في رواية الهاشمي وأبي عبلة وأبي حيوة وأبي بحرية. راجع الآية 38 من سورة الكهف في تفسير روح المعاني 15/350

[2] انظر: الهمع 1/207 وكما انشطر النحاة القدماء تجاه أصل الضمير (أنا) وأيّد السيوطي رأي البصريين انشطر المحدثون من العرب والمستشرقين، والذين رجحوا رأي الكوفيين اعتمدوا على الدراسة المقارنة بين العربية ولغات أخرى كالعبرية والآرامية والحبشية؛ الأمر الذي يجعل الباحث يميل إلى رأي الكوفيين. حول رؤية المحدثين في أصل الضمير انظر: د/محمد عبد الله جبـر: الضمائر في اللغة العربية 19 : 24

[3] انظر: الهمـع 1/209 : 210

الظاهرة الخامسة
يـاء (الذي والتي) ونون (اللذان واللتان) ونون صلة (أل) الموصولة
بين الإثبات والحذف

سلف الذكر بأن اللهجات لعبت دورا بارزا في تنوع حركـة بنـاء الموصول المفرد (الذي والـتي)، وكـذلك لعبـت الـدور نفسـه فـي إثبات الحرف الأخير وحذفه من ذلك الموصول، يقـول السـيوطي: إنّ "في الـذي والـتي لغـات[1]: إثبـات اليـاء سـاكنة، وهـي الأصـل، وتشديدها مكسورة، قال:

وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإن أغناك إلا الـــذيِّ
ينالُ به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيـه وللقصيِّ

وتشديدها مضمومة قال:

أغضِ ما استطعتَ فالكريمُ الذيُّ يألف الحلم إن جفـاه بَـذيُّ

وحذف الياء وإسكان ما قبلها، قال:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجةً من الَّـذْ به من آل عزَّة عامرُ

وحذفها وكسر ما قبلها، قال:

شُغفَتْ بكَ اللّتِ تيَّمتْكَ فمثلُ ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغــرامِ

قال أبو حيان: ومن ذهب إلـى أن مـا ذكـر مـن التشـديد والحـذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة".[2]

وفي حديثه عن جمع المذكر السالم ذكـر السـيوطي[3] أن نـون المثنـى والجمـع تحـذف للإضـافة، نحـو (بـل يـداه) و(المقيمـي الصلاةِ)[4]، ولشبه الإضافة نحـو تقصـير الصـلة، وهـي عنـد سـيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنِّى وجمِع من الموصول، ومنـه:

خليليّ ما إن أنتما الصادقا هوىً إذا خفتما فيه عَذولا وواشيا

---

[1] لم ينسب السيوطي هذه اللغات (اللهجات) إلى أصحابها، وحذف الياء من الموصول لهجة هذيل. انظر: د.علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث 2/689 وما بعدها

[2] انظر: الهمـع 1/283 : 285

[3] انظر: الهمـع 1/166 : 168

[4] المائدة 64 والحج 35

وقــوله:

أبني كُليبٍ إنّ عمَّي اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

وقــوله:

هما اللتا لو ولدت تميـم لقيل: فخرٌ لهم صميـمُ

قال الفراء: صارت الصلة عوضا عن النون، وهم يحذفون ممــا طال فـي كلامهـم. وذهـب المـبرد إلـى أن ذلـك خـاص بـ(اللـذان واللتان) لطول الاسم[1]، ولأنـه لـم يحفـظ حـذف النـون فـي صـلة الألف واللام المثنى من لسان العرب، والبيت المـذكور يحتمـل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيان: لكنه سـمع فـي الجمـع، وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ، قـال:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكَفُ

بنصب (عورة) وخرّج عليه (والمقيمي الصلاةَ) بالنصب[2].

الظاهرة السادسة
خبـر (لا النافية للجنس) بين الإثبات والحذف

ذكر السيوطي أن "حذف الخبر في هذا البـاب إن علـم غـالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطيئ، فلـم يلفظـوا بـه أصـلا نحو (لا ضيرَ)، (فلا فوتَ)، (لا بأسَ)، وإنمـا كـثر أو وجـب؛ لأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عـام، والأجوبـة يقـع فيهـا الحـذف والاختصار كثيرا، ولهذا يكتفون فيها بـ(لا ونعـم) ويحـذفون الجملـة بعدهما رأسا، وأكثر ما يحذفه الحجـازيون مـع (إلا) نحـو (لا إلـه إلا الله) و(لا حـول ولا قـوة إلا بـالله)، وإن لـم يعلـم بقرينـة قاليـة أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أنه يجب في نحـو (لا أحـد أغير من الله)، قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقا فقـد غلـط؛ لأن حـذف خـبرٍ لا دليـلَ عليـه يلـزم منـه عـدم الفائدة، والعرب مجمعون على عدم التكلم بما لا فائدة فيه، وربما حذف الاسم وبقي الخبر نحو (لا عليـك)[3].

---

[1] حذف النون ضرورة عند البصريين، ولهجة عند الكوفيين، وذكر أبوحيان أنها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة. ارتشاف الضرب 1/1004

[2] القراءة شاذة، والحذف تخفيفا. (إعراب القراءات الشواذ 2/138 وروح المعاني 17/201)

الظاهرة السابعة
يـاء المضارع المؤكد والأمر منه بين الإثبات والحذف

ذكـر السـيوطي أن "المضـارع يفتـح آخـره مـع النـون لـتركيبه معها، وقيل: لالتقاء الساكنين آخـر الفعـل والنـون الأولى، وسـواء فـي فتـح آخـره أكـان صـحيحا كـ(اعتضـدَنَّ) أم معتلا كـ(اخشَـيَنَّ وارمِيَنَّ). وحذفه حال كونه ياء تلو كسرة لغة لفزارة، يقولون فـي (ابكينّ) : (ابكِنَّ) بحذف الياء، قال شاعرهم[1]:

وابكِنَّ عَيشا تَولَّى بعد جِدّتـه (طابت أصائلُه في ذلك البلد)

وقـال[2]:

(لا تُتبعَنْ لوعةً إثرِي ولا هَلعَا) ولا تُقاسِنَّ بعدِي الهمَّ والجزعا

وغيرهم يفتح الياء ولا يحذفها، فيقـول: ابكيَـن ولا تقاسـيَن. وجـوّز الكوفية حذف يائه تلو فتحة، فيقال: اخشِنّ يـا هنـد، بحـذف اليـاء، وقيل: هو لغة طائية"[3].

الظاهرة الثامنة
(إمّـا) العاطـفة بين الإثبات والحذف

يقول السـيوطي عـن (إمّـا): "إمّـا بالكسـر المسـبوقة بمثلهـا لمعاني (أو).. وقد تحذف الأولى، كقوله:

تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها

ونقل النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأن الفـراء أجـازه إجـراء لهـا مجـرى (أو) فـي ذلـك. أو تحـذف هـي بكمالهـا مستغنىً عنها بـ(إلا) أو بـ(أو)، كقوله:

فإما أن تكونَ أخي بصدق فأعرفَ منك غَثّي من سميني
وإلا فاطّرحْني واتخذنـي عـدوّا أتّـقيـك وتتـقيني

---

[3] انظر: الهمـع 2/202 : 203

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/268

[2] انظر: السابق 1/500

[3] انظر: الهمع 4/402 : 403 وفي النص (طائفية) وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 3/163 وأبوحيان: ارتشاف الضرب 2/663

وقـوله:

وقد شفّني ألا يزال يروعُني خيالُك إما طارقا أو مغاديا

وهي مركبة من (إن) و(ما) الزائدة على الأصح.."[1].

الظاهرة التاسعة
ألف (مـا) الاستفهامية والموصولة والشرطية بين الإثبات والحذف

عنون السيوطي بابا بـ(الحـذف القياسـي والشـاذ)، ومما ذكـر تحته قوله: إن "الحذف قسمان: مقيـس وشـاذ، فـالمقيس حـذف ألـف (مـا) الاسـتفهامية المجـرورة نحـو (عــمّ يتسـاءلون) وشـذّ إبقاؤها في قوله:

على ما قام يشتمني لئيمُ كخنزير تمرّغ في رماد

وقيل: إن ذلك لغة لبعض العـرب، وخـرّج عليهـا بعضـهم قـوله تعالى (ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي) أي بـأيّ شـيء؟ ولا تحذف ألف (ما) الموصولة والشرطية، وذكر أبـو زيـد والمـبرد أن حذف ألف (ما) الموصـولة ثبـت لغـة كـثير مـن العـرب، يقولـون: (سل عمّ شئت)؛ لكثرة استعمالهم إياه"[2].

تعليـق :

بعد هذا العرض لمبحث الإثبات والحذف تـبين للبـاحث أن فـي حركة الإعراب الظاهرة في الأسماء والأفعال الصحيحة، وفـي واو الجماعة مع الماضي، وفي ألف (أنا)، وفي واو (هـو) ويـاء (هـي)، وفي ياء (الذي والتي)، وفـي يـاء المضـارع المعتـل الآخـر المؤكـد بالنون والأمر منه، وفي العاطف (إما..وإما..)، وفي خبر (لا النافية للجنـس) وفـي ألـف (مـا) الاسـتفهامية والموصـولة والشـرطية لهجتين: إحداهما الإثبات والأخرى الحـذف، والإثبـات أشـهر وأكـثر استعمالا، وهو لهجة أكـثر العـرب فـي: واو الجماعـة[3] وألـف (أنـا)

---

[1] انظر: الهمـع 5/253 : 254

[2] انظر: الهمـع 6/248 : 249

[3] جدير بالذكر أن معظم القراءات المتواترة على هذه اللهجة، أما الأخرى ـ الحذف ـ فهي أقل استعمالا، وهي لهجة تميم؛ ومن ثم فهي فصيحة، وعليها بعض القراءات المتواترة والشاذة، وهي تسمى في اصطلاح القراء اختلاسا.

حال الوقف وواو (هو) وياء (هي) وياء (الذي والتي) ونون (اللـذان واللتان) وياء المضارع المعتل المؤكد والعاطف (إمـا) وألـف (مـا) الموصولية والشرطية. والحذف أفصح وأكـثر اسـتعمالا فـي: ألـف (أنا) حـال الوصـل وألـف (مـا) الاسـتفهامية وفـي خـبر (لا النافيـة للجنس) المعلوم.

هـذا وقـد ذكـر السـيوطي بعـض أصـحاب تلـك اللهجـات، ولـم ينسب بعضها لأحد من قبائـل العـرب، فمثلا نسـب حـذف الحركـة الظاهرة من الأسماء والأفعال لتميـم ونسب حذف ألف (أنا) وصلا وإثباتها وقفا للحجاز، ونسـب إثباتهـا وصـلا ووقفـا لتميــم، ونسـب التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم لتميم وطيئ وحــذفه في الغـالب للحجـاز، ونسـب حـذف يـاء المضـارع المؤكـد وأمـره لفزارة. ولم ينسب بقية الظواهر لأحـد مكتفيـا بقـوله: (وهـو لغـة لبعض العرب) أو (وهو لغة) أو (فيها لغات).

المبحث الثالث
فـي الإعمــال والإهمــال

لعل من نافلة القول أن النحو العربي قائم على نظرية العامل والمعمـول، فالعلاقـات بيـن الوظـائف النحويـة للكلمـات كالفعـل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير ذلـك قائمـة علـى إعمـال بعضها في بعض، وقد لعبت اللهجات العربيـة المتعـددة دورا بـارزا في إعمال بعض الحـروف والأفعـال الناسـخة، فبينمـا هـي عاملـة فيما بعدها لدى لهجة ما نجدها مهملة ليس لهـا تـأثير نحـوي فيمـا بعدها لدى لهجة أخرى، غير أن ذلك لا يغني عن الوظيفـة الدلاليـة للحرف أو الفعل، ولعل مثل ذلك ساعد النحاة على الإسهاب فـي إرساء قواعدهم التي قد تتعدد في الظاهرة النحوية الواحدة، وقـد تكون إحدى القواعـد مسـتعملة وسـواها أقـل اسـتعمالا أو مهملـة على النحو الـذي نـراه فـي هـذا البحـث. والظـواهر الـتي يتناولهـا البـاحث هنـا هـي: بعـض النواسـخ الفعليـة، والحـروف الملحقـة بـ(ليس)، وبعض النواسخ الحرفية، وبعض نواصب المضارع، حركة الحكاية.

الظاهرة الأولى
فـي بعض النواسـخ الفعليـة

الأفعال الناسخة التي بـرز دور اللهجـات فيهـا إعمـالا وإهمـالا، كما ينقلها إلينا السيوطي هي (كان، وليس)، فيقول عـن (كــان): ".. فأمـا مـذهب البصـريين أنهـا ترفـع المبتـدأ ويسـمى اسـمها، ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شـيئا وأنـه بـاق علـى رفعـه .. وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها .. وكان قياس هـذه الأفعـال ألا تعمـل شـيئا لأنهـا ليسـت بأفعـال صـحيحة، إذ دخلـت للدلالة على تغيّـر الخـبر بالزمـان الـذي يثبـت فيـه، وإنمـا عملـت تشبيها بما يطلب من الأفعال الصحيحة في اسمين نحو (ضرب) .. وجـوّز الجمهـور رفـع الاسـمين بعـد (كـان) وأنكـره الفـراء، ورُدّ بالسماع، قـال:

إذا متّ كان الناس صنفان شامتٌ وآخـرُ مُثـنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وقـال: *هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها ولَيـس منهـا شـفاءُ الداء مبذولُ*

ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر، ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة ولا عمل لها.."[1]

وفي حديثه عن الأفعال الناسخة ـ كان وأخواتها ـ ذكر أن منها (ليس) وهي فعل غير متصرف، ونقل عن العلماء اختلافهم في الزمن الذي تنفيه (ليس)، ثم قال: "حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال (ليس) مع (إلا) حملا على (ما) كقولهم: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها، ونازعه في ذلك عيسى بن عمر، فقال له أبو عمرو: ليس في الأرض حجازيّ إلا وهو ينصب، ولا تميميّ إلا وهو يرفع"[2].

الظاهرة الثانية
في الحروف الملحقة بـ(ليس)

في حديثه عمّا ألحق بـ(ليس) من الحروف ذكر السيوطي أن "الحرف إن اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه، فإن لم يختص أو اختص، ولكن تنزّل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و(ما) من قبيل غير المختص، ولها شبهان[3]: أحدهما هذا، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يعملوها. والثاني خاص وهو شبهها بـ(ليس) في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن (ليس) كذلك، وراعى هذا الشبه

---

[1] انظر: الهمع 2/63 : 64 وذكر ابن جني أن (كان) قد تزاد مؤكّدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، وهي ملغاة، تقول: مررت برجل كان قائم، أي مررت برجل قائم، و(كان) زائدة. انظر: ابن الخباز: توجيه اللمع 142

[2] الهمع 2/80 وانظر: مغني اللبيب 1/368 ولا خلاف بين النحويين على إعمال (ليس) في تركيبها المعتاد، كقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) هود 8

[3] عقد ابن جني بابا أسماه (تعارض العلل) ومما تناول فيه (ما النافية) وإعمالها عند الحجازيين وإهمالها عند التميميين، وأوضح أن علة الإعمال شبهها بـ(ليس) في النفي، وعلة الإهمال شبهها بـ(هل) ونحوها من الحروف الداخلة على الجمل لمعانٍ ولا تعمل فيها؛ ولذا فهي عند سيبويه أقوى قياسا من لغة الحجازيين. (الخصائص 1/166 : 167)

أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسـما لهـا ونصـبوا بها الخبر خبرا لها، قال تعالى: (ما هذا بشرا)"[1].

ثم انتقل السيوطي إلـى الحـديث عـن (إنْ) النافيـة قـائلا: "إنْ النافية أيضا من الحروف التي لا تختص، فكـان القيـاس ألا تعمـل، فلذلك منع إعمالها الفـراء وأكـثر البصـرية والمغاربـة وعُـزي إلـى سيبويه، وأجـاز إعمالهـا الكسـائي وأكـثر الكـوفيين وابـن السـراج والفارسي وابن جنـي وابـن مالـك وأبوحيـان[2] .. وحُكـي عـن أهـل العالية (إنْ ذلـك نافعَـك ولا ضـارَّك) و(إنْ أحـدٌ خيـراً مـن أحـد إلا بالعافية)، وقرأ سـعيد بـن جـبير (إنْ الـذين تـدعون مـن دون اللـه عباداً أمثالَكم)[3]، وقال الشاعر[4]:

---

[1] انظر: الهمـع 2/109 : 110 وفي الصفحات اللاحقة من الهمع ذكر السيوطي شروط عمل (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، ولا داعي لذكرها هنا. وللباحث هنا تعليقان: أحدهما حول مقالة السيوطي: إن (بني تميم راعوا كذا وأن الحجازيين راعوا كذا)؛ هذا الأمر هو تصور من النحاة لتبرير ما انتهوا إليه من قواعد، لأن ابن اللغة حينما يتكلم إنما يتكلم بسليقة دون مراعاة لشيء ما من إعمال أو إهمال أو شبه أو ثقل أو خفة أو غير ذلك مما يتصوره النحاة تبريرا لقواعدهم؛ ومن ثم فهذا التصور غير مقبول. والثاني أن بعض النحاة يرون أن (ما) الحجازية لا تعمل فيما بعدها، وأن المرفوع باق على حاله قبل دخولها، وأن المنصوب حدث له النصب من أثر إسقاط الباء في مثل: (ما هذا بشرا)، يقول الفراء (معاني القرآن 2/42) : نصبت (بشرا)؛ لأن الباء استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون أثرها فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، أما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوا رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية. وذكر ابن هشام (مغني اللبيب 4/42) أن الحجازيين والنجديين والتهاميين يعملون (مـا) عمل (ليس)، وذكر أن عاصما قرأ (ما هنّ أمهاتُهم) على اللغة التميمية. وهذه القراءة لم ترو عن عاصم في رواية حفص ولا رواية أبي بكر، وهما الروايتان المتواترتان. ولم ترد هذه القراءة عند الدمياطي في الإتحاف ولا عند العكبري في إعراب الشواذ، وإنما ذكر الألوسي (روح المعاني 28/281) أنها رواية المفضل عن عاصم.

[2] انظر: التذييل والتكميل مجلد ثان ورقة 26

[3] الأعراف 194 والمعنى وفقا لهذه القراءة أن الأصنام ليست أمثالكم، بل أنقص منكم، فكيف تعبدونها"؟! انظر: العكبري : إعراب القراءات الشواذ 1/579

[4] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1048

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقـال:

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياتهِ ولكنْ بأن يُبغَى عليه فيُخذلا

وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها (إلا) نحو: إنْ الكافرون إلا في غرور، ويردّه ما تقدم[1].

ثم انتقل السيوطي إلى الحديث عن (لا)، فـذكر أنهـا مـن غيـر الحروف المختصة، وفي إعمالها أقوال: أحدها وهو المشـهور أنهـا تعمل بشروط كـ(ما) وإلحاقا بـ(ليس)، كقوله:

تعـزَّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

والثاني أنها لا تعمل أصـلا، ويرتفـع مـا بعـدها بالابتـداء والخـبر، ولا ينصب أصلا، والثالث أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسـم ولا تعمل في الخبر شيئا.

ونقل السيوطي عن أبي حيان أنـه لـم يصـرّح بـأن إعمـال (لا) عمل (ليس) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المقرب، فـإنه قـال فيـه: بنـو تميـم لا يعملونهـا، وغيرهـم يعملهـا. وفـي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيـئ. والقيـاس عنـد بنـي تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونـوا وافقـوا أهـل الحجـاز علـى إعمالها[2].

ثم انتقل السيوطي إلى الحديث عن (لات)، فتحدث عن أصلها واختلاف النحاة فيه، وشروط إعمالها عند النحاة، وأنها لا تعمـل إلا في زمان، ثم ذكر أنها تعمل عمل (ليس) فـي لغـة الحجـاز، ومنـه قول الشاعر:

ندم البغاةُ ولات ساعةَ مندمٍ والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

وقوله تعالى (ولات حينَ مناص) وقرئ بالوجهين، أي: ولات الحينُ حينَ مناص، أو ولات حينَ مناص لهم[3].

---

[1] انظر: الهمـع 2/116 : 117 وواضح من كلام السيوطي أن الأقوى قياسا في (إنْ) النافية الإهمال وهو أكثر استعمالا. للمزيد من الإيضاح انظر: د.الشريف البركاتي: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين 59 : 64

[2] انظر: الهمـع 2/119 : 120 ويرى بعض الباحثين أن رفع ركني الجملة الاسمية بعد (ليس) والحروف الملحقة بها أسبق من النصب، أي أن الإهمال أسبق من الإعمال. وهذا الكلام يحتاج إلى نظر. انظر: د.ضاحي عبد الباقي: لغة تميم 511

الظاهرة الثالثة
في بعض النواسخ الحرفية

النواسخ الحرفية المعنية هنا هي (إنْ ــ أنْ ــ كأنْ) بالتخفيف، و(ليت) حال اتصالها بـ(ما) الكافة، ففي حديثه عن (إنّ) المشددة ذكر السيوطي أنها تخفف؛ فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنّك قائم، بالتشديد، ولا يجوز: إنْك قائمٌ بالتخفيف.. ثم نقل لنا اختلاف النحويين البصريين والكوفيين في إعمالها خفيفة، فبينما يجيزه فريق يمنعه فريق آخر، ومال السيوطي إلى فريق الإعمال، وردّ رأي الفريق الآخر بعبارة موجزها قال فيها: "وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو قوله[1]:(وإنْ كلاًّ لما ليوفينهم ربك) و(إنْ كلَّ نفس لما عليها حافظ)، فقرئا بالنصب، وسُمع: (إنْ عمرا لمنطلق)[2].

ثم انتقل مباشرة إلى (أن) قائلا: "تخفف (أنّ) المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب: أحدها أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية .. والثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو (علمت أنْ زيدا

---

[3] الهمع 2/121 : 122 والقراءتان ذكرهما العكبري ضمن عدة قراءات للآية، ومنها قراءة بضم النون من (حين) وفتح الصاد من (مناص)، وفي تفسيرها ذكر أن بعض العلماء قالوا: بني مناص مع (لا) وفصل بينهما بـ(حين) وهو الخبر، وهذا فيه تخليط؛ لأن (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها بطل عملها، ولأن (حين) يجب أن يكون على هذا منونا، وأن يكون حذف مضاف، أي لا وقت مناص حينٌ، والأشبه أن يكون جرّ مناصا بالإضافة ولم ينصب. (القراءات الشواذ 2/388).

[1] هود 111 والطارق 4 وينضم إلى هاتين الآيتين آيتان أخريان يس 32 والزخرف 35، وفي أربعتها قراءات: تشديد النون في (إنّ) والميم في (لمّا) وتشديد إحداهما دون الأخرى. حول تبيان هذه القراءات وتخريجاتها انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/672 : 674 وروح المعاني 12/473 : 476 والبنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر 326

[2] انظر: الهمع 2/181 : 184

قائم)، وقرئ (أنْ غضَبَ اللهِ عليه)[1]، والثالث أنها تعمل جوازا فـي مضمر لا في ظاهر، وعليه الجمهور[2].

ثـم انتقـل السـيوطي إلـى (كـأن) قـائلا: "تخفـف (كـأنّ) وفـي إعمالهـا الأقـوال الثلاثـة فـي (أنْ): أحـدها المنـع، والثـاني الجـواز مطلقا في المضمر والبارز كقوله:

ويوما توافينا بوجه مقسّمٍ كأنْ ظِبْيةً تعْطو إلى واق السـلم

وقوله:

وصدرٍ مشرقِ النحرِ كـأنْ ثدييـهِ حُـقّان

فـي روايـة النصـب فيهمـا، والثـالث الجـواز فـي المضـمر لا فـي البارز.."[3]

ويلاحظ الباحث أن السيوطي لم ينسب الإعمال ـ أو الإهمال ـ في (أنْ وكأنْ) لأي قبيلة، ولم يذكر أية عبارة ـ مـن عبـاراته الـتي عوّدنا ذكرها ـ تشير إلى أن الإعمال أو الإهمال لهجـة مـن لهجـات العرب، وإنما أشار إلى ذلك بطريق غير مباشر، وذلك فـي حـديثه عن (لكنْ) المخففة؛ حيث قال: "تخفـف (لكـن)، فلا تعمـل أصـلا؛ لعدم سماعه"[4]، فكونه ينصّ على أن عدم السماع هو السبب فـي نفي الإعمال في (لكـن) المخففـة يعطينـا الحـق فـي الـرأي بـأن الإعمال في (إنْ وكأنْ) المخففتين مرجعه تباين اللهجات العربيـة، فثمة لهجة تُعمل وأخرى تُهمل، وإن لم ينسب هو إحدى اللهجـتين أو كليهما إلى قبائل بعينها، وهذا الأمر ليس بـدعا مـن السـيوطي، بل هو سمة من سمات منهجه في ردّ بعض القواعد النحويـة إلـى اللهجات العربية.

ثم انتقل إلى الحديث عن اتصال (إنّ وأخواتها) بـ(مـا) الكافـة، قائلا: "توصل (ليـت) بــ(مــا)، فيجـوز إبقـاء عملهـا وإهمالهـا كفّـاً بـ(ما)، وروي بالوجهين قـوله:

---

[1] النور 9 وهذه القراءة بتخفيف (أن) ونصب (غضب) وجر لفظ الجلالة لا أدري من أين استقاها السيوطي، فلم أجدها في تفسير الطبري ولا في تفسير الألوسي ولا في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ولا في إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي.

[2] انظر: الهمـع 2/184 : 185

[3] انظر: الهمـع 2/187 : 188

[4] انظر: الهمـع 2/188

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ

ويوصل بها الباقي فتكفّها عن العمل، وتلزم الإهمال، نحو (إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ)، والفرق بينها وبين (ليت) أنّ (ليت) أشبه بالأفعال منها؛ ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي، وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معا نحو (إنما يُوحَى إليَّ)، (كأنما يُساقون إلى الموت)؛ فلهذا تعين فيها الإلغاء، وجاز في (ليت) الإعمال رعيا لقوة اختصاصها والإهمال إلحاقا بأخواتها"[1].

الظاهرة الرابعة
في بعض نواصب المضارع

بعد أن فرغ السيوطي من منصوبات الأسماء تحدث عن نواصب المضارع، وذكر أنها أربعة حروف: (أنْ) وهي أم الباب باتفاقٍ، و(لن، إذن ،كي) باختلاف[2]. ثم قال: "ويجوز إهمال (أن) حملا على أختها (ما) المصدرية، فيرفع الفعل بعدها، وخرّج عليه قراءة (أن يُتمُّ الرضاعة) بالرفع[3]، وقيل: لا ، وأنّ المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية، وعليه الكوفيون"[4].

---

[1] انظر: الهمع 2/189 ـ 190 ومن الطريف أن ابن جني عقد بابا أسماه (تعارض العلل) ومما عرض له فيه (ليتما إعمالا وإهمالا)، وبيّن أن علة الإعمال تشبيهها بحروف الجر التي لا تلغي (ما) عملها، وأن علة الإهمال وحملها على أخواتها تشبيهها بالفعل حينما تتصل به (ما) فتكفه عن عمله، فهي ليست أقوى من الفعل في وجوب العمل، وذلك في نحو قولهم (قلّما يقوم زيد) فـ(ما) دخلت على (قلّ) كافة لها عن عملها. ثم قال: "هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد". (الخصائص 1/166 : 168)

[2] انظر: الهمع 4/87 : 88

[3] البقرة 233 والقراءة لم ترد في الإتحاف ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في تفسير الطبري، وأوردها الألوسي غير مسندة لأحد من القراء، بل قال: "وقرئ (أن يتمَّ..) بالرفع، واختلف في توجيهه، فقيل: حملت (أن) على أختها (ما) في الإهمال كما حملت أختها عليها في الإعمال في قوله ـ ص ـ (كما تكونوا يولى عليكم) على رأي، وقيل: أن يتموا بضمير الجمع باعتبار معنى (من) وسقطت الواو في اللفظ لالتقاء الساكنين، فتبعها الرسم". روح المعاني 2/735

وفي حديثه عن (إذن) قال السيوطي: "والرفع ــ بعد إذن ــ لُغيّة أنكرها الكوفيون"[1]، وفي موضع آخر قال: "وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط[2] لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدا؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل"[3].

الظاهرة الخامسة
في حركة الحكاية

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام، وفي حديثه عن الحكاية ذكر أنه "يحكى بإجماع النحاة على لغة الحجاز بـ(مَن) دون عاطف، فيقدّر إعرابه كله على الأصح، كقولك لمن قال (زيدٌ): مَن زيدٌ؟، ولمن قال (رأيت زيداً): مَن زيداً؟، ولمن قال (مررت بزيدٍ): مَن زيدٍ؟ فـ(مَن) في الأحوال الثلاثة مبتدأ و(زيد) خبر، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة؛ لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية[4].

ثم استطرد السيوطي قائلا: "وقد يترك الحجازيون حكاية العلَم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلغة غيرهم، فإن

---

4 الهمع 4/91

1 الهمع 4/107

2 أي شروط النصب، وهي كون الفعل مستقبلا، وأن يليها مباشرة يُسمح بالقسم ولا النافية فصلا، فإن سبقها عاطف جاز الإعمال والإهمال، والأكثر في لسان العرب الإهمال، ومنه (وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا)، وقرئ (لا يلبثوا)، وهي قراءة أُبيّ وعبدالله بن مسعود. روح المعاني 15/167 وانظر: المالقي: رصف المباني 155

3 انظر: الهمع 4/107 وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان المجلد الخامس ورقة 96

4 انظر: الهمع 5/323

بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلا. وقال أبوحيان: الإعـراب أقيـس من الحكاية"[5].

تعليــق :

بعد هذا العرض لظواهر الإعمال والإهمال تبيّنَ للباحث أن في الفعليـن (كــان وليـس) لهجـتين: إحـداهما الإعمـال وهـي الأشـهر والأكثر استعمالا ونشرا بين القبائـل العربيـة، وهـي لهجـة القـرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والأخرى الإهمال، وهـي قليلـة الاسـتعمال، لـم تـرد عليهـا قـراءة قرآنيـة معتمـدة، ولـم ينسـب السيوطي الإهمال في (كـان) لقبيلـة بعينهـا، وإنمـا اكتفـى بعبـارة (مردود بالسماع) ردا على الرأي المنكِر ذلك، أما (ليس) فالخلاف في إعمالها وإهمالهـا مرتبـط بوجـود (إلا) فـي تركيبهـا، والإعمـال لهجة الحجاز، والإهمال لهجة تميم حملا على (ما).

كما تبين للباحث أن فـي الحـروف النافيـة الملحقـة بــ(ليـس) لهجتين: إحداهما الإعمـال والأخـرى الإهمـال، والإعمـال فـي (مـا) لهجة الحجاز، والإهمال لهجة تميم. والإعمال في (إنْ) لهجـة أهـل العالية، والإهمال لباقي العرب. والإهمال في (لا) منسـوب للهجـة تميـم، والإعمـال منسـوب للهجـة الحجـاز، وقيـل إن قبيلـة طيـئ تهملها مثـل تميـم. والإعمـال فـي (لات) لهجـة الحجـاز، والإهمـال لباقي العرب.

وفي النواسخ الحرفيـة (إنْ ــ أنْ ــ كـأنْ) بـالتخفيف، و(ليتمـا) لهجتان: إحداهما الإعمال والأخرى الإهمال، ولم ينسب السـيوطي الإعمـال أو الإهمـال فيهـا لقبيلـةٍ بعينهـا، مكتفيـا فـي (إنْ) بعبـارة (مردود بالسماع)، وفي (ليت) بعبارة (رُوي بالوجهين)، ولـم يـذكر في (أنْ وكـأنْ) مـا يشـير إلـى أن الإعمـال أو الإهمـال لهجـة مـن لهجات العرب، وإنما فهِمَ الباحث ذلك من خلال حديثه عن (لكــنْ) المخففـة؛ حيـث قـال: "تخفـف (لكـن)، فلا تعمـل أصـلا؛ لعـدم سماعه"، فكونه ينصّ على أن عدم السماع هو السـبب فـي نفـي الإعمال في (لكن) المخففة يؤكـد أن الإعمـال والإهمـال فـي (أنْ وكأنْ) المخففتين مرجعه السـماع مـن العـرب، أيّ أن ثمـة لهجـة

---

[5] انظر: الهمـع 5/324 وانظر: التذييل والتكميل مجلد خامس ورقة 206 وللمزيد انظر: د.ضاحي عبد الباقي: لغة تميم 505 : 506 وهو يرى أن اللهجة التميمية أسبق من اللهجة الحجازية، وهي الأقيس والأفصح.

تُعمل وأخرى تُهمل، وإن لم يصرّح السيوطي بذلك، وهذا الأمر ليس بدعا منه، بل هو سمة من سمات منهجه في توضيح دور اللهجة في التقعيد النحوي.

وفي حرفي نصب المضارع (أن وإذن) لهجتان: إحداهما الإعمال، أي إعمال النصب، وهي الأفصح والأشهر والأكثر استعمالا، والأخرى إهمال النصب، ورفع الفعل بعدهما، وهي لهجة أقرها بعض النحاة ولم يجزها آخرون، وهذا يعني أنها لهجة لم تأخذ حظها من الشهرة مثل الأولى، بل هي لغة نادرة جدا.

ـ وبالنسبة للعلَم المحكي فإن لهجة الحجاز تعربه بعلامات مقدرة على الحكاية، وقد تهمله وتعربه بعلامات ظاهرة وفقا لوظيفته النحوية في الجملة توافقا ولهجة تميم، وهي الأقيس والأفصح.

المبحث الرابـع
فـي التعــدّد الوظـــيفي

في هذا المبحث نتناول مجموعة من التراكيب أو الجمل تتعـدّد الوظـائف النحويـة أو الدلاليـة لبعـض عناصـرها بفضـل اللهجـات العربية وتنوع اسـتعمالاتها للـتراكيب العربيـة؛ ومـن ثـم فـإن هـذا التعدد لا تسمح به لهجة واحدة من اللهجات، بل هـو نتيجـة تباينهـا فـي اسـتعمال الكلمـات الـتي تلعـب دورا وظيفيـا فـي الـتركيب النحوي على نحو ما يتضح لنا، ومن تلك الكلمات: ضـمير الفصـل، والموصول الاسمي (الأَلَى واللائي)، والنواسخ الحرفيـة، ونواصـب المضارع، والمستثنى المنقطع، وغير ذلك مما سنعرض له.

الظاهـرة الأولـى
ضـمير الفصـل والاسـم الموصول

فـي حـديثه عـن ضـمير الفصـل سـجّل السـيوطي أكثــر مـن مصطلح له، فذكر أنه يسمى بالفصـل عنـد البصـريين وبالعمـاد أو الدعامة عند الكوفيين[1]، وبعض المتأخرين يسميه صفة، وهو يشبه الحرف، لكنه اسـم، ولا محـل لـه مـن الإعـراب، وهـو يقـع بلفـظ المرفوع المنفصل مطابقا لمـا قبلـه فـي الإفـراد والتثنيـة والجمـع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، ولا يقع إلا بعـد مبتـدأ معرفة أو منسوخ نحو (كنت أنت الرقيب عليهم)، ولا يقع بعـده إلا اسم معرفة أو شبيه بها نحو (تجـدوه عنـد اللـه هـو خيـرا وأعظـم أجرا). وهذا مذهب الجمهور في الجميع، وفي كل خلاف[2].

ويذكر السيوطي أنه "يتعين فصلية هذا الضـمير فـي صـورتين: الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: ظننت زيدا هو القائم؛ إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده ولا البدليـة لنصـب ما قبله ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكد الظـاهر. والثانيـة: أن يليـه منصوب، ويقرن بلام الفرق نحـو: إن كـان زيـد لهـو الفاضـلَ، وإن ظننت زيدا لهو الفاضلَ؛ لامتنـاع الابتدائيـة لمـا سـبق فـي التبعيـة لدخول اللام عليه.

وإنْ رُفع ما قبله نحو: كـان زيـد هـو القـائم، احتمـل أن يكـون فصلا، وأن يكون مبتدأ ثانيـا، وأن يكـون بـدلا، فـإن كـان المرفـوع

---

[1] التسميتان تعتمدان على المعنى، وتسمية الكوفيين أكثر وضوحا في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال. لمزيد من الحديث عن هذا الضمير انظر: د/محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية 137 : 140

[2] انظر: الهمع 1/ 136 : 137

قبله ضميرا نحو: أنت أنت القـائم، احتمـل الثلاثـة والتوكيـد أيضـا، وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ أو عكسه نحو (كان زيد هـو القائمَ، وإن زيدا هو القائم) احتمل في الأولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البدل[1]. وإن كان بين منصوبين والأول ضمير احتمـل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائمَ. ويتعيـن فيـه الابتدائيـة إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفـوع، نحـو: ظننـت زيـدا هـو القائمُ.

وتميـم يرفعون الفصـل علـى الابتـداء ومـا بعـده خـبر مطلقـا، ويقرؤن: (إن ترني أنا أقـلَّ) و(تجدوه عند الله هـو خيـرٌ)[2]. وفائـدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن مـا بعـده خـبر لا نعـت مـع التوكيد والاختصاص، وعليه قوله تعـالى[3]: (أولئـك هـم المفلحـون) و(إن شانئك هو الأبتر)[4].

أما الاسم الموصـول المعنـيُّ هنـا فهـو محصـور فـي اسـمين: (الأُلَى واللائي)؛ إذ يستعمل كلاهما للمـذكر وللمـؤنث، والأصـل أن الأُلَى للمذكر واللائـي للمـؤنث، يقـول السـيوطي فـي حـديثه عـن الأسماء الموصولة لجمع المذكر[5]: ".. ومنها (الأُلَى) بـوزن العُلَـى، والمشـهور وقوعهـا بمعنـى (الـذين) فتكـون للعقلاء المـذكرين، قـال[6]:

رأيت بني عمِّي الأُلَى يخذلونني (على حدثـان الدهر إذ يتقـلبُ)

وقـال:

---

[1] أي احتمل أن يكون فصلا وبدلا وتوكيدا في الأولى، وفصلا ومبتدأ وتوكيدا في الثانية.

[2] الكهف 39، والمزمل 20 والقراءة بالرفع من الشواذ، وهي منسوبة لعيسى بن عمر. راجع: إعراب القراءات الشواذ 2/18 ، 637 وروح المعاني 15/353 وذكر الألوسي أن "الرؤية هنا يمكن أن تكون علمية أو بصرية، فإن كان الضمير فصلا تعيّن أن تكون الرؤية علمية؛ لأن الفصل إنما يقع بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل".

[3] البقرة 5 والكوثر 3

[4] انظر: الهمـع 1/ 240 : 241

[5] انظر: الهمـع 1/286 : 287

[6] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/74

(وأن يكونوا من خيار أمته) من الأُلَى يحشرهم في زمرته

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل، قال[1]:

وتُبلي الأُلَى يَسْتَلْئِمون على الأُلَى تراهنَّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْلِ

ومنها (اللاء) كالذين، قرأ ابن مسعود (واللاء آلَوْا من نسائهم)[2]، وقال الشاعر:

فما آباؤنا بأمَنَّ منه علينا اللاءِ قد مهدوا الحُجُورا

ثم انتقل السيوطي بالحديث إلى الأسماء الموصولة لجمع المؤنث، فذكر منها (اللائي)، يقول[3]: ".. ومنها لجمع المؤنث: اللاتي واللائي .. ومن شواهدها قوله تعالى: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ـ الطلاق 4).

الظاهرة الثانية
الحروف (إنّ وأخواتها ـ نواصب المضارع)

أولا: إنّ وأخواتها:

بعد أن انتهى السيوطي من حديثه عن نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها)[4]، وبيّن أن وظيفتها النحوية أنها تعمل عكس (كان)، فتنصب المبتدأ باتفاق، وترفع الخبر عند البصريين دون الكوفيين؛ فهو عندهم باق على رفعه قبل دخولها، قال: "وسُمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل: هو مؤول وعليه الجمهور، وقيل: سائغ في الجميع وأنه لغة وعليه

---

[1] ذكر المحقق أن البيت لأبي ذؤيب الهذليين، وهو في ديوان الهذليين، وهذا يعني أن استعمال (الأُلَى) للمؤنث لهجة هذيل، بيد أن السيوطي لم يشر إلى ذلك.

[2] البقرة 226 والقراءة المتواترة للآية (للذين يؤلون من نسائهم)، ولم أجد هذه القراءة في تفسير الطبري ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في الإتحاف. وفي تفسير الألوسي: وقرأ عبد الله: (آلوا من نسائهم) انظر: روح المعاني 2/ 713

[3] انظر: الهمع 2/287

[4] في الواقع هي ستة حروف (إنّ أنّ لكنّ كأنّ ليت لعل) وثمة فرق تركيبي بين (إنّ) و(أنّ) في الاستعمال والدلالة.

أبوعبيد بن سلام وابن الطراوة وابن السِّيد، وقيل: خاص بـ(ليـت) وعليه الفراء. ومن ذلك قـوله:

إذا التفَّ جُنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاك خِفافاً إنّ حرّاسنَا أُسْدا

وقـوله:

كأنّ أذنيَـه إذا تشوّفـا قادمـةً أو قَلَمـاً محرَّفـا

وقـوله: *يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا*

وسُـمع: (لعل زيدا أخانا)[1].

وفي موضع آخر ذكـر السـيوطي أن (إنّ) تخـرج عـن وظيفتهـا النحوية السابقة ووظيفتها الدلاليـة (التوكيـد) إلـى وظيفـة أخـرى، فتكون حرف جواب، يقول: "اختلف: هل تـأتي (إنّ) حـرف جـواب بمعنى نعم؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفـش وصـححه ابـن عصـفور وابن مالك، وأنكره أبوعبيدة. ومن شواهدها قـول ابن الزبير لمـن قال له (لعن الله ناقة حملتني إليـك): إنّ وراكبهـا[2]. ولا عمـل لهـا حينئذ، وخرّج الأخفش عليها قراءة (إنّ هذان لساحران)[3].

وفي موضع آخر ذكر السيوطي أن (لعلّ) تخـرج عـن وظيفتهـا النحوية السابقة ووظيفتها الدلالية (الـترجي) إلـى وظيفـة أخـرى، فتكون حرف جـرّ، يقول في حديثه عن المجرورات: "لعـل والجـر بها لغة عقيلية، حكاها أبوزيد والأخفش والفراء، قال شاعرهم:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً لعلّ أبي المِغـوارِ منك قريـبُ

وحكم محلها ومجرورها كـ(ربّ)، فالأصحّ أنها تتعلق بالعامل.."[4].

ثانيا: نواصب المضارع:

---

[1] انظر: الهمـع 2/156 : 157 وذكر الألوسي أنه "قرأ المفضل (إن اللهَ بالغاً أمره)الطلاق 3 بنصب الجزأين، وهو لغة ضعيفة" انظر: روح المعاني 28/459

[2] انظر: المالقي: رصف المباني 204

[3] انظر: الهمـع 2/180

[4] انظر: الهمـع 4/207 : 208 وانظر: مغني اللبيب 2/436 ومما خرج عن وظيفته المشهورة عند أكثر العرب (متى)، فهي تأتي للاستفهام وللشرط، لكنها تخرج عن هذه الوظيفة إلى وظيفة الجر كـ(مِن)، وهي لغة هذيل. انظر: الهمع 4/210 : 211 وزاد ابن هشام أنها "في لغة هذيل تأتي بمعنى (في)". انظر: مغني اللبيب 4/241

بعـد أن فـرغ السـيوطي مـن منصـوبات الأسـماء تحـدث عـن نواصب المضارع، وذكـر أنهـا أربعـة حـروف: (أنْ) وهـي أم البـاب باتفاقٍ، و(لن، إذن ،كي) باختلاف[1]. ثم قـال: "ويجـوز إهمـال (أن) حملاً على أختها (ما) المصدرية، فيرفع الفعل بعـدها، وخـرّج عليـه قـراءة (أن يُتــمُّ الرضـاعة) بـالرفع[2]، وقيـل: لا ، و(أنّ) المرفـوع بعدها الفعلُ مخففةٌ من الثقيلة لا المصدرية، وعليه الكوفيـون. ولا يجوز الجزم بــ(أنْ) عنـد الجمهـور، وجـوّزه بعـض الكـوفيين، قـال الرؤاسيّ من الكوفيين: فصـحاء العـرب ينصـبون بــ(أن) وأخواتهـا الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشــد على الجزم[3]:

أُحاذرُ أنْ تعلمْ بها فتُرُدّها (فأتركَها ثقْلا عليّ كما هيا)

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحيــاني، وزاد أنها لغة بني صُباح"[4].

ثم استطرد السـيوطي فـي الحـديث قـائلا: "وحكـى اللحيـاني الجزم بـ(لن) لغةً، وأنشد عليـه قول الشاعر:

لن يخِبِ الآن مِن رجائِك مَـن حرّك مِن دونِ بابِك الحَلَقَهْ.."[5]

---

[1] انظر: الهمـع 4/87 : 88 وقد سبق الحديث عن (أن وإذن) في باب الإعمال والإهمال.

[2] البقرة 233 والقراءة لم ترد في الإتحاف ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في تفسير الطبري، وأوردها الألوسي غير مسندة لأحد من القراء، بل قال: "وقرئ (أن يتمَّ..) بالرفع، واختلف في توجيهه، فقيل: حملت (أن) على أختها (مـا) في الإهمال كما حملت أختها عليها في الإعمال في الحديث: (كما تكونوا يولى عليكم) على رأي، وقيل: أن يتموا بضمير الجمع باعتبار معنى من وسقطت الواو في اللفظ لالتقاء الساكنين، فتبعها الرسم". روح المعاني 2/735

[3] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1089

[4] الهمـع 4/91

[5] الهمــع 4/97

وعن (إذن) قـال: "والرفع ـ بعد إذن ـ لُغيّة أنكرها الكوفيون"[1]، وفي موضع آخر قـال: "وإلغـاء (إذن) مـع اجتمـاع الشـروط[2] لغـة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصـريون بـالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهـم الرفـع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفـظ حجـةٌ علـى من لـم يحفـظ إلا أنهـا لغـة نـادرة جـدا؛ ولـذلك أنكرهـا الكسـائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل"[3].

الظاهـرة الثالثـة
فعـل القول بمعنى الظنّ واسم الفعل (هـلمّ)

أولا : القول بمعنى الظن:

فـي بـاب (ظـن وأخواتهـا) عقـد السـيوطي مبحثـا بعنـوان (استعمالات القول)، وسجّل فيه أن "في القول ومـا تصـرف منـه استعمالات: أحدها أن يحكَى به الجمل نحو (قال: إني عبد الله) .. والثاني أن ينصب المفرد نحـو (قلـتُ كلمـةً) .. والثـالث أن يعمـل عمل (ظـن)، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقا، يقولون: (قلت زيدا قائما) من غير اعتبار شـرط مـن شـروط لغـة جمهور العرب، وهي تقدّم استفهام بالهمزة أو بغيرها واتصـاله بـه وكونه فعلا مضارعا لمخاطب، كقـوله:

متى تقولُ القُلّـصَ الرواسِـما يحمـلْنَ أُمّ قاسـمٍ وقاسـما

فإن فقَدَ شرطا مما ذكرت تعينت الحكاية بـأن لا يتقـدم اسـتفهام أو يفصل بينه وبينه، ويستثنى الفصل بـالظرف والمعمـول مفعـولا أو حالا.. وإذا اجتمعت الشروط فالإعمـال جـائز لا واجـب، فتجـوز الحكايـة أيضـا مراعـاة للأصـل نحـو (أتقـول: زيـد منطلـق)، وكـذا

---

[1] الهمـع 4/107

[2] أي شروط النصب، وأن تقع في صدر جملة الجواب، وكون الفعل مستقبلا، وأن يليها مباشرة ويُسمح بالقسم ولا النافية فصلا، فإن سبقها عاطف جاز الإعمال والإهمال، والأكثر في لسان العرب الإهمال، ومنه (وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا)، وقرئ (لا يلبثوا)، وهي قراءة أُبيّ وعبدالله بن مسعود. روح المعاني 15/167

[3] انظر: الهمـع 4/107

إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب"[1].

ثانيـا : اسم الفعل (هـلمَّ) :

في حديثه عن العوامل ومنها أسماء الأفعال ذكر السيوطي أن منهـا (هــلمّ)، وهـي بمعنـى: اجمـعْ واقصـدْ وأحضـرْ، ومنـه (هلـمّ شهداءكم) أي أحضـروهم، وبمعنـى: أقبـلْ، فيتعـدى بــ(إلـى) نحـو (هـلمّ إلينا)[2]، وقد تُعدّي باللام نحو (هلمّ للثريد)، وهذه لغة الحجاز من جعلهـا اسـم فعـل. أمـا بنـو تميـم فهـي عنـدهم فعــل تتصـل بالضمائر، فيقولون: هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهلْمُمن".[3]

الظاهـرة الرابعـة
المسـتثنى والحـال مصدرا وعـددا

أولا : المستثنى :

حــديثنا عــن المســتثنى ينحصــر فــي (المســتثنى المنقطــع) و(المستثنى بغير)، وإيثار مصـطلح (المسـتثنى المنقطـع) بـدلا مـن الاصــطلاح المشــهور (الاســتثناء المنقطــع) أرى فيــه دقــة؛ لأن الانقطاع لا يكون للاستثناء، وإنما يكون للمسـتثنى، فالاسـتثناء هـو أسـلوب أو تركيـب يحــوي مسـتثنى منــه ومسـتثنى بينهمـا أداة استثناء، كما أن تنوع الوظيفة النحوية إنما يكون للمستثنى فقــط؛ ولـذا فالبـاب يُـدرس فـي المنصـوبات مراعـاة للأصـل الـوظيفي الغالب على المستثنى وهو النصب علـى أنـه مفعـول لفعـل يُقـدَّر بـ(أستثني)، ولعل السيوطي آثَـرَ مصطلح (المستثنى) في العنوان لهـذا السـبب؛ إذ يقـول: "وعـبرت بالمسـتثنى كـابن مالـك فـي التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمَـن بعـده بــ(الاسـتثناء)؛ لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء"[4].

---

[1] انظر: الهمـع 2/245 : 246، 248

[2] هلم شهداءكم (الأنعام 150) وهلم إلينا (الأحزاب 18)

[3] انظر: الهمـع 5/126 : 127 وانظرأيضا: قطر الندى 34 وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام ذكر أن (هلم) في اللغة الحجازية يلزم استتار ضميرها، وهي فعل قاصر غير متعد. ثم ذكر أن التركيب (هلمّ جرا) ليس عربيا محضا؛ لخروج (هلمّ) عن دلالاتها السابقة. انظر له: المسائل السفرية في النحو 32 : 35

أما عن دور اللهجات في التعدد الوظيفي للمستثنى المنقطع فيوضحه لنا السيوطي في قوله عن المستثنى بأن "المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يُختار فيه الإتباع، بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة[1] نحو قوله تعالى: (ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظنِّ) [2] وقوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا منهم)، وقول الشاعر:

ومالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ ومالي إلا مَشْعَبَ الحقِ مشعبُ

---

[4] انظر: الهمع 3/248

[1] النصب على أنه مفعول للفعل (أستثني)، وثمة رؤية مقنعة مفادها أن نصب المستثنى ليس واجبا في أيٍّ من صوره، حتى في الصورة التي من أجلها وُضع المستثنى في باب المنصوبات وهي صورة (التام المثبت) نحو (نجح الطلاب إلا زيدا)، ففي مثل هذه الصورة يمكن رفع المستثنى على أنه فاعل للفعل (امتنع)، ووردت هذه الصورة في قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلٌ ـ البقرة 249) بالرفع؛ أي: (امتنع قليل). وهذه الرؤية لا يقبلها الباحث اعتقادا منه بأن الفعل لا يُعزل عن فاعله، فإذا حُذف الفعل تبعه الفاعل ، فهو ملازم له ، وإنما يوجد المفعول وحده بدون جملته النواة وليس بدون فعله. أما عن هذه القراءة فهي شاذة ـ لم ترد في الإتحاف ـ وذكر الألوسي أنها قراءة أبيّ والأعمش، وذكر أن "النحاة جعلوه من الميل إلى جانب المعنى، فـ(شربوا) في قوة (لم يطيعوه) فحق أن يرد المستثنى مرفوعا، وذهب أبو حيان إلى أنه لا حاجة للتأويل، وجوّز في الموجب وجهين: النصب وهو الأفصح، والإتباع لما قبله على أنه نعت أو عطف بيان". انظر: روح المعاني 2/767 والباحث يرى أن أبا حيان أجاز الرفع على أنه نعت للضمير المرفوع في (شربوا) وتقترب هذه الرؤية مع الرؤية القائلة بأن (إلا) هنا بمعنى (غير) وموقعها الرفع ثم أعرب (قليل) إعراب (غير) على أنه وصف للمضمر (إعراب القراءات الشواذ 1/263). حول رفض إعراب المستثنى بالفعل (استثنى) انظر: العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين 399 وما بعدها. وحول علاقة الفعل بالفاعل انظر: الكتاب لسيبويه هامش 2/38 (كلام للسيرافي عن عدم وجود الفعل بدون فاعله في اللغة)، وانظر للباحث: الأفعال اللاشخصية في القرآن 6: 8 (حديث عن العلاقة بين الفعل والفاعل).

[2] النساء 157 وفي موضع آخر ذكر السيوطي أن القراء مجموعون على النصب؛ لأنه لغة الحجاز. (الإتقان 3/103) وقال الألوسي: والمعنى: لكنهم يتبعون الظن، وجُوّز أن يفسَر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذي تسكن إليه النفس جزما كان أو غيره؛ والاستثناء حينئذ متصل، وإليه ذهب بعض المفسرين، غير أنه خلاف المشهور. (روح المعاني 5/253)

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه، نحو (ما في الدار أحد إلا زيدٌ)، قال:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فإن لم يصحّ إغناؤه نحو (ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر) تعيّن نصبه عند جميع العرب. وكذا إن تقدم نحو (ما في الدار إلا حماراً أحدٌ). وفي لغة يتبع المقدم، حكى سيبويه: (ما لي إلا أبوك أحدٌ)، قال سيبويه: فيجعلون (أحد) بدلا و(أبوك) مبدلا منه. وقال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك، ومن الوارد قوله[1]:

(*لأنهم يرجون منه شفاعةً*) *إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ*

والمتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو (ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك) يجوز فيه الإتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتأخر، والإتباع فيه هو المختار"[2]

وأما عن المستثنى بـ(غير) فلا خلاف على أنه مجرور بالإضافة، وتشغل (غير) الوظيفة النحوية له؛ ومن هنا كان الخلاف اللهجي النحوي فيها، يقول السيوطي: "أصلها الوصف، وإنها محمولة في الاستثناء على (إلا)، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد (إلا) من وجوب نصب في الموجب نحو (قام القوم غيرَ زيد) وفي المنقطع وفي المقدم نحو (ما جاء القوم غيرَ الحمير، وما جاء غيرَ زيد أحدٌ)، ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفي نحو (ما جاء أحدٌ غيرُ زيد)، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو (ما جاء غيرُ زيد وما رأيت غيرَ زيد وما مررت بغيرِ زيد)، وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقا"[3].

ثانيا : الحال مصدرا وعددا:

في باب الحال وفي حديثه عن ورود الحال مصدرا نقل لنا السيوطي إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يُستعمل من المصادر حالا إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا

---

[1] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/530

[2] انظر: الهمع 3/255 : 257

[3] انظر: الهمع 3/277 : 278

يقال: جاء زيد بكاء، وشذّ المبرد فقال: (يجوز القياس)[1]. ثم قال: "ويُستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا فيها القياس: الأول: ما وقع بعد خبر قرن بـ(أل) الدالة على الكمال نحو (أنت الرجل علما) أي الكامل في حال العلم .. والثاني: ما وقع بعد خبر يُشبَّه به مبتدؤه نحو (أنت زهير شعرا) .. والثالث: ما وقع بعد (أما) نحو: أما علْماً فعالمٌ ، والأصل فيه أن رجلا وُصف عنده شخص بِعلْم وغيره، فقال للواصف: أمّا علْما فعالمٌ ، يريد: مهما يُذكر إنسان في حال علْمٍ فالذي وصفتَ عالمٌ كأنه منْكِرٌ ما وصفه به من غير العلم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط. ويقال قياسا عليه: أمّا سِمْناً فسمينٌ وأمّا نُبْلاً فنبيلٌ .. وذهب بعضهم إلى أن نصب (علْما) في المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر، أي مهما تذكر علما فالذي وُصِف عالمٌ .. ورفع المصدر بعد (أمّا) جائز في لغة تميم قالوا: أما علمٌ فعالمٌ ، مع ترجيحهم النصب، فإن وقع بعد (أما) معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم نحو (أما العلمُ فعالم) أي فهو عالم[2]، ويجوز نصبه أيضا في لغة الحجاز، ووجّهه سيبويه بأنه مفعول به؛ لتعذّر الحال بالتعريف والمصدر، لأنه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة"[3].

وفي حديثه عن تنكير الحال ذكر السيوطي أن "الواجب تنكير الحال؛ لأنها خبر في المعنى، ويجوز أن تأتي أحوال مقترنة باللام مثل: ادخلوا الأول فالأول، وورد أيضا أحوال مضافة نحو (تفرقوا أيادي سبأ) و(طلبته جهدي)، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدّمَ نحو (مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم) وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وُضِع موضع الحال، أي مثلّثا أو مخمّسا لهم. وبنو تميم يُتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيدا، فعلى هذا يقدر بـ(جميعهم) وعلى الأول يقدر بـ(جميعا) .. ويجري ذلك في مركب العدد على

---

[1] انظر: الهمع 4/15 : 16

[2] أبان السيوطي عن الوظيفة النحوية للمصدر (علم) في حالة النصب بأنه (حال) أو (مفعول)، ولم يبن عنها حالة رفعه؛ ومن ثم نقول: إنه مبتدأ خبره جملة (فهو عالم).

[3] انظر: الهمع 4/15 : 17

الجــواز، فيقـال: جـاء القـوم خمسـةَ عشـرَهم والنسـوة خمسـةَ عشرتَهنّ بالنصب"[1].

تعليـق:

بعـد هـذا العـرض لمبحـث التعـدد الـوظيفي يـرى البـاحث أن اللهجات العربية لعبـت دورا محوريـا فـي تعـدد الوظـائف النحويـة لبعض الحـروف والأسـماء والأفعـال فـي الظـواهر الـتي ذكرناهـا، ويمكن أن نوجز ذلك على النحو التالي:

ـ ضمير الفصـل تتعـدد وظـائفه النحويـة مـا بيـن المبتـدأ والتوكيـد والبدل والفصل. والغرض من الفصل الإعلام من أول وهلـة بكـون الخبر خبرا لا صفة؛ ومن ثم اشتد شبهه بالحرف؛ إذ لم يُجـأ بـه إلا لمعنى فـي غيـره، واقتصـاره علـى وظيفـة الفصـل أكـثر انتشـارا وشيوعا في العربية؛ وعليه القراءات المتواترة، وهو لهجة الحجاز، في حين أن الذين وظّفوه مبتـدأ هـم أصـحاب القـراءات الشـاذة، وهو لهجة بني تميم.

ـ الموصولان الاسـميان (الأُلَـى واللائـي) كلاهما يسـتعمل للمـذكر وللمؤنث، والأصل أن الأُلَى للمـذكر واللائـي للمـؤنث، وهـذا يعنـي تبادل الوظيفة الدلالية بينهما أو تعددها لهما.

ـ النواسخ الحرفية (إنّ وأخواتها) لها وظيفتان: إحداهما أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأخرى أنهـا تنصـبهما معـا. ولــ(إنّ) وظيفـة دلالية غير التوكيد، وهي أنها بمعنى (نعم) حرف جواب. ولــ(لعـل) وظيفة نحوية أخرى وهي أنها حرف جـر.

ـ نواصب المضارع (أنْ ولن وإذن) تتعدد وظائفها النحوية، فــ(أن) تنصب وترفع وتجزم، و(لن) تنصب وتجزم، و(إذن) تنصـب وترفـع، والنصب أشهر الوظائف.

ـ القول وتصريفاته تتعدد استعمالاته، ومنها أنه يأتي بمعنى الظـن، وبالتالي ينصب مفعولين بعده في لهجـة مـن لهجـات العـرب دون قيد ولا شرط.

ـ كلمة (هـلمّ) : تتعدد وظائفها الدلالية فهي بمعنى (اجمـعْ واقصـدْ وأحضرْ وأقبلْ)، وهي اسم فعل في لهجة الحجاز وفعل أمر يتصـل بضمائر الرفع في لهجة تميم، ويتعدى بنفسه وباللام

---

[1] انظر: الهمـع 4/18 : 19

ـ المستثنى المنقطع الأشهر فيه النصب على أنه مستثنى، وإذا صحّ إغناؤه عن المستثنى منه يشغل وظيفة البدل من المستثنى منه عند بني تميم، وفي لهجة أخرى يشغل وظيفة البدل دون شرط.
ـ وأما "غير" (مستثنىً) فالأشهر فيها أن تشغل الموقع الوظيفي للاسم الواقع بعد (إلا)، وبالتالي تُنصَب وتُرفع وتُجَر وفقا لموقعها الوظيفي في التركيب، وفي لهجة بني أسد وقضاعة من لهجات العرب تُفتَح في الاستثناء مطلقا
ـ المصدر بعد (أما) يشغل وظيفة الحال في جميع اللهجات، ويشغل وظيفة المبتدأ، على الجواز في لهجة تميم، فإن كان معرفة فالرفع واجب في لهجة تميم، وراجح في لهجة الحجاز مع جواز النصب.
ـ العدد المفرد المضاف إلى ضمير عائد على متقدم مثل (ثلاثتهم) يشغل وظيفة الحال في لهجة الحجاز، ويشغل وظيفة التوكيد تابعا لما قبله في لهجة تميم. ويجوز أن يعامل العدد المركب معاملة العدد المفرد في ذلك.

المبحث الخامس
الأشـهر والمشهور وغير المشهور في القاعدة

في هذا المبحث نعرض لمجموعة من القواعد النحوية أسهمت اللهجات العربية في شهرة بعضها وذيوعها لكثرة الاستعمال، في حين بقي بعضها أقل شهرة أو دون شهرة بل ربما خرج بعضها عن سمات الفصحى التي جاءت عليها قراءات القرآن وصار نادر الاستعمال أو مهملا. والقواعد التي نعرض لها هي: تجرد (عسى) و(هاء) من الضمير وإلحاقه بهما، اجتماع الفاعل الظاهر مع الفاعل الضمير في الجملة، حركة الاسم المرخم، نصب تمييز (كم) الخبرية دون فاصل، تنوع فاعل (نعم وبئس) ما بين الاسم الظاهر والضمير البارز، والتخلص من التقاء الساكنين بالتحريك والحذف.

الظاهرة الأولى
تجرد الفعل (عسى) واسم الفعل (ها) من الضمير وإلحاقه بهما

في حديثه عن إسناد (عسى) إلى ما يُسمى بالمصدر المؤول (أن يفعل) ذكر السيوطي أنَّ (أنْ يفعل) يغني عن الخبر، نحو (عسى أن تكرهوا شيئا)، وقيل: إنها تامة مكتفية بالمرفوع، ثم أضاف قائلا: "فإن تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو (زيد عسى أن يخرج) جاز جعْلُ الفعل مسندا إلى (أن يفعل) وجعله مسندا إلى ضمير الاسم السابق، و(أن يفعل) الخبر، فعلى الأول يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو (الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يقمن)، وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: (عسَيا وعسوْا وعست وعسَين) والتجريد أجود"[1].

ونقل السيوطي عن أبي حيان أن التجريد لغة لقوم من العرب والإلحاق لغة لآخرين، فليس كل العرب تنطق باللغتين"[2].

وأضاف السيوطي أن "حق (عسى) إذا اتصل بها ضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن، ومن العرب من يأتي بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني وعساك وعساه، ومنه (يا أبتا علّك أو عساكا)،

---

[1] انظر: الهمع 2/144 : 145

[2] انظر: الهمع 2/145

ومذهب سيبويه فيها أنها تعمل عمل (لعل)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومن النحاة مَن عكس الإسناد فجعل الضمير المتصل بـ(عسى) خبرا لها، وبعض النحاة اعتبروا ضمير النصب المتصل بـ(عسى) هو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم: أكرمتك أنت، وأنا كأنت"[1].

وفي حديثه عن أسماء الأفعال ذكر السيوطي أن منها (ها) بمعنى (خذ)، وفيها لغتان: القصر والمدّ وتستعمل مجردة، فيقال للواحد المذكر وغيره: (ها وهاءَ)، و(متلوة)[2] بكاف الخطاب بحسب المخاطب، فيقال: هاكَ وهاكِ وهاكما وهاكم وهاكنَّ، ومقتصرا على تصرف الهمزة، فيقال: هاءَ وهاؤما وهاؤمُ وهاؤن، وهذه أفصح اللغات فيها، وبها ورد القرآن"[3].

الظاهرة الثانية
اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل

يقول السيوطي: "إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: (قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات)، ومن العرب مَن يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)، ومنها قوله:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـلِ أهلي، فكلُّهُمُ أَلُومُ

ومنهم مَن جعلها ضمائر، ثم اختلفوا، فقيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول لنقل الأئمة أنها لغة، وعزيت لطيئ وأزد شنوءة"[4].

---

[1] انظر: الهمع 2/145 : 146

[2] كلمة (متلوة) وردت في نص الهمع (متلوها) بالهاء والألف، وهي مرفوضة من السياق والتركيب، ولعلها خطأ من الناسخ أو من السيوطي دون إدراك، ولعل صوابها ماأثبتناه في النص (متلوة).

[3] انظر: الهمع 5/122 وكلمة (متلوها) يرفضها السياق والتركيب، ولعلها خطأ من الناسخ أو وقع من السيوطي دون إدراك، ولعل صوابها (متلوةً) بتاء التأنيث

الظاهـرة الثالثـة
الانتظـار وعدم الانتظـار فـي المرخّــم

يقــول السـيوطي: "فــي المرخّــم لغتــان: الانتظــار وهــو نيــة المحذوف، وترك الانتظـار وهـو عـدم نيتـه، والأول أكـثر اسـتعمالا وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرئ (ونادوا يامالِ)[1]، وجاء على الثاني قـوله[2]:

(*يدعون عنتَرُ والرماحُ كأنها*) *أشْطانُ بئـر في لَبَـان الأدهمِ*

ثم إذا انتظر فلا يغيّر ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه .. وإذا ترك الانتظار أعطى آخـر الاسـم مـا يسـتحقه لـو تمّـم بـه وضـعا،

---

[4] انظر: الهمـع 2/256 : 257 وانظر: مغني اللبيب 4/403 وجدير بالذكر أن جمهور النحاة على أنها ضمائر تحل محل الاسم الظاهر الفاعل ولا تجتمع معه؛ لأن ذلك يؤدى إلى اجتماع فاعلين على الفعل، وهذا غير جائز فى اللغة، ولما اصطدموا بشواهد لغوية فصحى اجتمع فيها الاسم الظاهر والعلامة الدالة عليه كما فى الآية (أسروا النجوى الذين ظلموا) ذهبوا إلى التأويل. وقليل منهم عـدّها علامات، وعلى رأس الجمهور سيبويه، وعلى رأس القليل المازنى، والباحث يرجح رؤية فريق المازني. والحكم من النحاة بأن الصحيح هو الأول لأنه لغـة حكم غير دقيق؛ لأن ثمة فرقا بين الظاهرة اللهجية والمفاضلة بين القواعد النحوية التي تستند إليها، فكونها لغة لا ينفي الرأي الثاني كما أنه يثبت الرأي الأول، وإنما الترجيح بين الرأيين مرجعه اختلاف النحاة في التخريج والتعليل والتبرير.

[1] الزخرف 77 و(يامالِ) في نص الهمع مضبوطة بالضم (يامالُ)، ولعل ذلك خطأ من الطابع أو المحقق، ولذلك فهي مضبوطة بالكسر في النسخة الأخرى (شمس 2/67) والآية قرئت في الشواذ بدون كاف مع ضـم اللام وكسرها على لغتي المرخم، والكسر لغة الانتظار والضم لغة عدم الانتظار. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ 2/453 . وذكر الألوسي أنه "قرأ علي وابن مسعود وابن وثاب والأعمش بالترخيم على لغة من ينتظر، وقرأ أبو السوار بالترخيم على لغة من لم ينتظر. وقال ابن جني: للترخيم في هذا الموضع سرّ، وذلك أنهم لعظم ما هم فيه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم، فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة". انظر: روح المعاني 25/141

[2] كلمة (عنتر) في االمعلقة مضبوطة بالفتح (شرح المعلقات العشر 287)، وهذا يعني أنه على لغة من ينتظر؛ لكن الزوزني في شرحه للمعلقات السبع أشار إلى أن الكلمة قرئت بالضم على لغة من لا ينتظر، وبالفتح على لغة من ينتظر، أو على أنها مفعول به للفعل يدعون، وليس فيها حذف على أن اسمه (عنتر).

فيضم ظاهرا إن كـان صـحيحا، وتقـدر فيـه الضـمة إن كـان معتلا، ويُعلّ بالقلب والإبدال.."[1].

الظاهـرة الرابعـة
نصـب تمييز (كـم) الخـبرية

ذكر السيوطي أن "تمييز (كم) الخبرية مجرور، ويكـون مفـردا وجمعا، قـال[2]:

كم عمـةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ (فدعاء قد حلَبَتْ عليَّ عِشاري)

وقـال[3]:

كم ملوكٍ بادَ مُلكُهمُ (ونعيمِ سُـوقةٍ بـادوا)

والإفراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضـهم أن تمييزهـا بـالجمع شـاذّ، وقيـل: يكـون الجمـع علـى معنـى الواحـد .. والجـر بإضـافتها إليـه عنـد البصـريين، وقـال الكوفيـون: بــ(مِـن) مقـدرة حــذفت وأبقــي عملهــا .. فــإن فُصــل نُصِــب حملا علــى (كــم) الاستفهامية، كقـوله:

كـم نالني منهمُ فضلاً على عدَمٍ إذ لا أكادُ من الافتقار أحتمـلُ

وربما يُنصب غير مفصول، فرُوي (كم عمةً لك) بالنصب، وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغـة تميـم، وذكره سـيبويه عـن بعـض العرب. قال أبو حيان: وهي لغـة قليلة"[4].

الظاهـرة الخامسة
تنوع فاعل (نعم وبئس وأفعل التفضيل)
بين الاسم الظاهر والمضمر

في حديثه عن العوامل ومنها (نعم وبئـس) ذكـر السـيوطي أن النحاة اختلفوا فـي كونهمـا اسـمين أو فعليـن، ورجـح هـو كونهمـا

---

[1] انظر: الهمـع 3/88 : 91 (باختصار)

[2] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/406

[3] انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/211

[4] انظر: الهمـع 4/80 : 82 وانظر لأبي حيان: التذييل والتكميل مجلد ثالث ورقة 145وذكر ابن هشام أن قوما زعموا أن نصب تمييز (كم الخبرية) إذا كان مفردا جائز في لغة تميم. انظر: مغني اللبيب 3/47

فعلين بقوله: "ويدل لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما فـي كل اللغات وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي".

وفي موضع ثان تحدث عن (فاعلهما) قائلا: إنـه "لا يـأتي نكـرة اختيارا، وإن ورد فضرورة، ولا يكون موصولا .. وشذ كـونه ضـميرا غير مفرد، أي مطابقا للمخصوص نحو (أخواك نعْما رجلين) وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعمـا رجليـن الزيـدان، ونعْمـوا رجـالا الزيدون، ونِعمتُم رجالا، ونعمْن نساءً الهندات"[1].

وفي حديثه عن (أفعل التفضيل) قـال: "يرفـع أفعـل التفضـيل الضمير غالبا والظاهر في لغة ضعيفة، نحو (مـررت برجـل أفضـل منه أبوه) أي أزيد عليه في الفضـل أبـوه. حكاهـا سـيبويه وغيـره. والأحسن حينئذ تقدّم (مِن)، ويكـثر رفعـه الظـاهر إن كـان مفضـلا علـى نفسـه باعتبـارين واقعـا بيـن ضـميرين ثانيهمـا لـه والآخـر للموصوف، والوارد فـي ذلـك عـن العـرب كـونه بعـد نفـي، ومنـه الحديث: (ما من أيام أحب إلى الله فيها العمـل الصـالح منـه فـي عشر ذي الحجة"[2].

الظاهـرة السادسة
التخلص من التقاء الساكنين بالحذف أو التحريك

تناول السيوطي هـذه الظـاهرة فـي حـديثه عـن الأبنيـة، وهـذا يعني أنها ظاهرة صوتية لكن الباحث يـرى أنهـا ظـاهرة مشـتركة، فإن كان الساكنان في كلمة مثل (الضالّين) فهي ظـاهرة صـوتية، وإن كانـا فـي كلمـتين في جملـة مثـل (أحــدٌ اللـه الصـمد) فهي ظاهرة صوتية نحوية؛ ومن ثم ضمّنَها الباحث بحثه هذا.

وعرض السيوطي لهذه الظاهرة في صفحات كثيرة من همعه، يهمنا منها قوله: "لا يخلـو التقـاء السـاكنين مـن حـذف أحـدهما أو تحريكه، وهو الأصل؛ لأنه أقـل إخلالاً ولذلك لا (يعدل عنه) إلا بعـد تعذره بوجه ما، وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي عنـده، وقيـل: الأصـل تحريـك السـاكن الأول؛ لأن بـه التوصـل إلـى النطـق بالثـاني، فهـو كهمـزة الوصـل"[3]، ثـم نقـل السيوطي عن الجرمـي قـوله: "حـذف التنـوين لالتقـاء السـاكنين

---

[1] انظر: الهمـع 5/ 27، 39 ، 40

[2] انظر: الهمـع 5/107

مطلقا لغة، وعليها قرئ[1] (أحدُ الله الصمد) و(لا الليل سابقُ النهارَ)، وقال: ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا".. وأصل ما حرّك من الساكنين الكسر؛ لأنها حركة لا توهم إعرابا"[2].

---

[3] ما بين القوسين ورد في الهمع هكذا (يعدل إليه)، وهو لا يستقيم مع التركيب والمعنى، لأن الضمير فيه ينبغي أن يعود على (التحريك)؛ لأنه أقرب مذكور إليه، وإذا كان كذلك فهو متناقض مع مقصود السيوطي، ولعل وضْعَ (إليه) خطأ من الناسخ أو من السيوطي دون قصد، أو يكون السيوطي قصد أن يعود الضمير على (الحذف)، وفي ذلك تنوع فيما يعود عليه الضمير، وهذا جائز في اللغة، ومن ذلك قوله تعالى: "لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزّروه وتوقّروه وتسبحوه بكرة وأصيلا)، فمن أوجه التفسير أن الضمير في (توقروه) يعود على النبي، وفي (تسبحوه) يعود على الله تعالى. (الأشموني: منار الهدى 28 والألوسي 26/349)، وعلى الرغم من ذلك فإن عبارة السيوطي تحدث لبسا، وإن قَبِلنا التركيب فهل نقبل أن (يعدل إليه) بمعنى (يلجأ إليه)؟ لا أعتقد! ومن ثم آثرنا أن نكتبه (يعدل عنه) حتى يسهل على القارئ فهمه.

[1] الإخلاص 1، 2 ويس 40 والقراءة فيهما من الشواذ التي لم ترد في الإتحاف، وذكر العكبري قراءة (أحدُ اللهُ) قائلا: "يقرأ بغير تنوين على حذف التنوين لالتقاء الساكنين". انظر: إعراب القراءات الشواذ 2/758 وتعرض الطبري لآية (أحدُ الله) ناسبا قراءة عدم التنوين إلى نصر بن عاصم وعبدالله بن أبي اسحاق، وأضاف أن التنوين وحذف التنوين لغتان، والتنوين أفصح وأشهر وأجود عند العرب، وعليه إجماع قراء الأمصار. انظر: جامع البيان 15/441 أما الآية الأخرى (سابقُ النهارَ) بغير تنوين مع نصب (النهار) فقد ذكر الألوسي "أنها قراءة عمارة بن عقيل، وقال المبرد: سمعته يقرأ فقلت: ما هذا؟ قال: أردت سابقٌ النهارَ بالتنوين، فحذفت لأنه أخف، وفي البحر: حذف التنوين لالتقاء الساكنين". انظر: روح المعاني 23/32

[2] انظر: الهمع 6/176 وما بعدها، وانظر: ارتشاف الضرب 2/718 وما بعدها

تعليـق :

بعــد هــذا العــرض لظــواهر مبحــث (الأشــهر والمشــهور وغيرالمشـهور) مـن القاعـدة بفضـل دور اللهجـات العربيـة تـبين للباحث الآتي:

- أن تجـرد (عسى) من الضـمير المرفـوع المتوافـق مع الاسـم السابق لها أشهر وأجود من إلحاقه بهـا، والتجـرد لهجـة القـرآن في مختلف قراءاته. والضمير المتصل بـ(عسى) الأشهر فيـه أن يكون ضمير رفع، وغيـر مشـهور أن يكـون ضـمير نصـب، وغيـر مشهور أن يتصل بها ضمير مطابق للاسم الظاهر.
- واسم الفعل (هـا) الأشهر فيـه التجـرد مـن ضـمير الخطـاب مـع تصرف الهمـزة، وهـي لغـة القـرآن، وفيـه كـذلك التجـرد بـدون همزة، أما اتصاله بضمير الخطاب فأقل شهرة.
- وبالنسبة لاجتماع الفاعل الظاهر مع الضمير في الجملـة الفعليـة فإن الأشـهر عـدم الاجتمـاع، وإذا اجتمعـا يصـير الضـمير علامـة للعدد والنوع كـ(تاء التأنيث). وكلتا اللهجتين احتفظ بهـا القـرآن، وعدم الاجتماع لغة معظم العرب.
- وفي الاسـم المرخـم لهجتـان: إحـداهما الانتظـار والأخـرى عـدم الانتظار، والأولى أقوى وأكثر أستعمالا وبالتالي فهي الأشهر.
- وفـي تمييـز (كـم) الخبريـة ثلاث لهجـات: الجـر وهـي الأفصـح والأشهر، والنصب حـال الفصـل بينهمـا، والنصـب دون الفصـل، وهي أقل شهرة واستعمالا نسبت لتميم. ويكون مفـردا وجمعـا، والإفراد أجود وأفصح وأشهر.
- وتجرد (نعم وبئـس) مـن ضـمير يتوافـق مـع المخصـوص أفصـح وأشهر من اتصالها بـه، والاتصال لهجـة لبعـض بنـي أسـد، فهـي غير مشهورة.
- ورفع (أفعل التفضيل) اسما ظاهرا في نحو (مررت برجل أفضل منه أبوه) لهجة غير مشهورة وُصفت بأنها ضعيفة.
- وفي التخلـص مـن التقـاء السـاكنين لهجتـان: إحـداهما التحريـك وهي الأقوى والأشهر والأكثر استعمالا، وعليهـا لغـة القـرآن فـي كثير من آياته، والأخرى حـذف أحـدهما، وهـي أقـل شـهرة، بـل لعلها غير مشـهورة، وإذا كـان أحـد السـاكنين تنوينـا حُـذف دون إخلال بالتركيب، وعليها قراءات شاذة للقرآن. والتخلص تخفيـف في النطق.

تعليـق ختـامي

احتوت الصفحة السابقة آخر ما سطره الباحث من سطور في هذا البحث الذي يدور حول ***دور اللهجة في التقعيد النحوي في ضوء همع الهوامع***، وقد دار البحث في فلك خمسة مباحث هي: 1ـ تنوع علامات الإعراب والبناء. 2ـ الإثبات والحذف. 3ـ الإعمال والإهمال. 4ـ التعدد الوظيفي. 5ـ المشهور وغير المشهور في القاعدة. وضمت هذه المباحث بدورها العديد من الظواهر اللهجية.

وانتهى الباحث إلى أن في تعدّد اللهجات العربية وتباينها إثراءً للنحو العربي تعددا وتنوعا في قواعده، وقد يكون التعدد في ظل الظاهرة النحوية الواحدة؛ حيث نجد فيها أكثر من قاعدة نتيجة تباين اللهجات العربية في استخدام التراكيب والأساليب في التعبير عن المعنى الواحد، وجاء هذا الحُكْم العام على النحو العربي من خلال همع السيوطي؛ لأنه يعد موسوعة نحوية كبرى احتوت في طياتها العديد من اللهجات العربية التي أدت إلى تنوع القواعد النحوية، ولعل في كلام السيوطي نفسه ما يؤكد ذلك؛ إذ يقول في مستهل همعه: ".. فإن لنا تأليفا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابا لم يغادر من وسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها .. حشدت فيه ما يُقرّ الأعين..".

وفي هذا التعليق الختامي لن يعرض الباحث لكل ما انتهى إليه البحث من نتائج، لأنها ذُكرت تباعا عقب كل ظاهرة من ظواهر البحث، وهي كثيرة متنوعة؛ وإنما نقف فحسب عند منهج السيوطي في تناوله للظواهر اللهجية من خلال إحصاء اللهجات العربية الواردة في الهمع والمصطلحات التي استعملها السيوطي في الإشارة إليها.

إحصاء للهجات* النحـوية في *همع السيوطي

قام الباحث بإحصاءٍ للهجات العربية المنسوبة وغيـر المنسـوبة في الدرس النحوي من همع الهوامـع، والتي لعبت دورا بـارزا فـي إثراء القواعد النحوية تعدّداً وتنوعا، وقد تبين له أن السـيوطي لـم يستعمل مصطلح (**لهجـة**)، بل اسـتعمل مصـطلح (**لغـة**) مكبّـرة ومصغرة ومثناة ومجموعة، وفي بعض المواضع استعاض عن ذلك بواحـدة مـن هـذه العبـارات (**بعـض العـرب**)، (**أكـثر العـرب**)، (**سُمع كذا**)، (**رُدّ بالسماع**) أو بـ(**أسماء القبائل**)، فتردّدَ على لسانه: (**الحجازيون، الحجازيين، أهل الحجاز**) و(**تميم، بنـو تميم، بني تميم، بعض بني تميم، أكـثر بنـي تميـم، مِـن بني تميم**)، (**بنو أسد، بعض بني أسد**) و(**طيئ**) و(**قُضاعة**) و(**كنانـة**) و(**بنـي عـامر**) و(**أهـل العاليـة**) دون ذكـر مصـطلح (**لغـة**).

ومن خلال الإحصاء انتهى الباحث إلى أن مصطلح (**لغـة**) تردّدَ علـى لسـان السـيوطي ثلاثـا وثمـانين مـرة، وقـد ورد محـددا (بالإضافة أو الوصف) وغير محدد، في حيـن أن مصـغرَهُ ورد مـرة واحدة[1] و**مثناه** تكرر مرتيـن، و**جمعه** تكـرر خمـس عشـرة مـرة تمثّل ثلاثا وثلاثين لغـة أو لهجـة، وذُكـرت عبـارة (**بعض العـرب**) خمس مرات وعبارة (**سُمع، رُد بالسـماع**) خمـس مـرات. أمـا (**أسماء القبائل**) فقد تردد ذكرها خمسا وعشرين مرة على هذا النحو: (**الحجازيون والحجازيين وأهل الحجاز**) سـبع مـرات، (**تميم وبنو تميم وبني تميم وبعض بني تميم وأكثر بني تميم ومِن بني تميم**) تسع مـرات، (**بنو أسـد وبعـض بنـي أسد**) ثلاث مرات، و(**طيئ**) مرتيـن، و(**قضـاعة وكنانـة وبنـي عامر أهل العالية**) مرة واحدة.

وبإضافة كل ما تردَّدَ على لسان السيوطي من لهجـات عربيـة بعضها إلى بعض نجد أن جملة اللهجات العربية التي أثْرَتِ القواعد النحوية تنوّعاً وتعدّداً ـ ربما في الظاهرة النحوية الواحدة ــ بلغـت ثلاثا وخمسين ومائة لهجة؛ جملـة منهـا ردَّهـا السـيوطي لأصـحابها من القبائـل العربيـة، وأخـرى وصـفها بواحـدة مـن هـذه العبـارات (**بعـض العـرب**) و(**جمهـور العـرب**) و(**قـوم مـن العـرب**)

---

[1] ورد مصطلح (لُغيّة) في الهمع مرة واحدة ضمن عدد (لغة)، وبالتالي فالعدد لم يزد.

و(**اللغة المشهورة**) و(**اللغة الشهيرة**) و(**لغة نادرة جدا**) و(**لغة ضعيفة**) و(**لغة رديئة**)، وباقي اللهجات اكتفى فيها السيوطي بقوله: (**لغة**) دون تحديد بوصف أو إضافة، ونسبتها قليلة مقارنةً باللهجات المنسوبة والموصوفة، وسنذكرها فيما بعد.

ولاحظ الباحث أن بعض الظواهر اللهجية اشتركت فيها أكثر من قبيلة، فمثلا يقول السيوطي عن المثنى: ".. ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهُجيْم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخَثْعم وهمدان وفَزَارة وعُذْرة". وهذا يعني أن عدد الظواهر اللهجية المذكور سلفا لا يقتضي عددا يماثله من القواعد النحوية.

وأحيانا ينسب ظاهرة إلى قبيلة واحدة وينسب الظاهرة المقابلة لها لقبيلة أخرى، ولا يتعرض لها عند باقي العرب، فلا ندري أيَّ الفريقين يتبعون؟ ومن ذلك قوله عن اسم الإشارة (ذلك): "إن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام".

وأحيانا يذكر لهجة قبيلة ما في تفرّدها بظاهرة لهجية، ولا يتحدث عن أصحاب اللهجة المقابلة، بيد أننا نفهم أن باقي العرب يتكلمون بها، ومن ذلك حديثه عن بناء (هاء الغيبة) بعد كسر، إذ يقول: "كسرُه لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا". وقد يشير إلى أن الظاهرة الأخرى هي لغة الجمهور أو لغة بعض العرب مكتفيا بذلك.

ونحاول في متن هذا التعليق الختامي أن نوجز القواعد النحوية التي سجّلها السيوطي نقلا عن سابقيه؛ نتيجة تباين اللهجات العربية، وسنرتبها ترتيبا تنازليا وفقا لنسبة تردّدها في الهمع كثرة وقلّة، فنبدأ باللهجات التي كثر تردّدُ ذكر أصحابها على لسان السيوطي، وهذا لا يعني أنها أكثر اللهجات تمثيلا للقواعد النحوية، فربما يكون تردُّدها استثناءً من لغة القاعدة المشهورة والتي تكلم بها كل العرب ما عدا تلك القبيلة، وإنما يعني أنها أثْرَتِ النحو العربي بجملة من القواعد النحوية بصرف النظر عن مدى استعمالها وشهرتها بين العرب، مع الوضع في الاعتبار أن قراءات القرآن تمثّلُ تراكيبُها وأساليبُها أفصح اللهجات في اللسان العربي، وتبيّن للباحث أن النسبة الغالبة من تراكيب قراءات القرآن تتمثل في لهجتي الحجاز وتميم، وهما أكثر اللهجات تردّداً في الهمع، وهناك لهجات استعملها القرآن في

بعض قراءاته غير أن تراكيبها مـردودة مـن قِبَـل النحـاة[1]، وهنـاك لهجات لم يستعملها القرآن في أيّ من قراءاته.

وكما راعينـا نسـبة تـردد اللهجـات فـي الهمـع راعينـا الـترتيب الهجائي بينها في حالة تساوي الكَـمِّ العـددي بيـن ظواهرهـا علـى النحو الذي نراه في السطور القادمة.

ولــن نســجل فــي رصــدنا القــادم للظــواهر اللهجيــة أرقــام الصـفحات مـن الهمـع؛ لأنهـا وردت جميعـا موثقـة منـه فـي متـن البحث، فأغنى ذلك عن إعادة ذكرها هنا.

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
لغـة تميـم	ـ إعراب (فعال) العلم المـؤنث إعـراب الممنـوع من الصـرف، إلا إذا كـان منتهيـا بحـرف الـراء، فهو مبني على الكسر كلغة الحجـاز. ـ بناء (فعال) الأمر على الكسر. ـ إعراب الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) بالحركات وإلزامه الياء. ـ استعمال الكاف بدون اللام في اسم الإشارة (ذاك). ـ بناء (أمس) على الكسر حالتي النصب والجر، وإعرابه حالة الرفع. وبعضهم يعربه في الحالات الثلاث غير مصروف، وبعضهم يصرفه (ينونه). ـ بناء لام (لكي) على الفتح. ـ تحويل حرف الإطلاق إلى تنوين الترنم. ـ جواز حذف حركة الإعراب في الأسماء والأفعال المعربة. ـ إثبات ألف (أنا) وصلا ووقفا. ـ التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. ـ إهمال عمل (ليس) مع (إلا) حملا على (مـا). ـ إهمال عمل الحروف الملحقة بـ(ليس). ـ منع إعراب العلم المحكي بالحركات المقدرة

[1] القراءة عندنا مقدمة على قواعد النحاة وإن كانت شاذة.

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
	على الحكاية. ـ رفع ما بعد ضمير الفصل على أنه خبر والضمير مبتدأ. ـ (هـلم) فعل يتصل بالضمائر وليس اسم فعل. ـ إتباع المستثنى المنقطع ما قبله حال إغنائه عن المستثنى منه ـ جواز رفع المصدر النكرة بعد (أما) ووجوبه معرفة. ـ إتباع العدد المضاف لضمير ما تقدم على البدلية. ـ جواز نصب تمييز (كـم) الخبرية دون فاصل.
لغـة الحجـاز	ـ بناء (فعال) العلم المؤنث على الكسر إجراء مجرى (فعال) الواقع موقع الأمر. ـ إعراب الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) بالحروف. ـ بناء الضمير المتصل الغائب (الهاء) على الضم. ـ استعمال الكاف مع اللام في اسم الإشارة (ذلك). ـ فـك تضعيف الفعل المضعف حالة الجزم أو بناء الآخر. ـ وجوب بناء (أمس) على الكسر. ـ الإبقاء على حرف الإطلاق في الروي المطلق. ـ إثبات ألف (أنا) وقفا وحذفها وصلا. ـ جواز حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. ـ إعمال الحروف النافية (ما ولا ولات) عمل (ليس) ما توافرت الشروط. ـ جواز تقدير حركات الإعراب على العلَم المحكي. ـ هـلمّ : اسم فعل لا يتصل بالضمائر، ويتعدى بنفسه وباللام ـ نصب المصدر (النكرة) بعد أما على الحال،

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
	وجواز رفعه معرفة على الابتداء. ـ نصب العدد المضاف إلى الضمير على أنه حال.
لغـة طيــئ	ـ القصر في بعض الأسماء الستة وإعرابها بالحركات المقدرة ـ إعراب الموصول (الذين) إعراب جمع المذكر. ـ استعمال (ذوات) موصولا مبنيا على الضم. ـ استعمال (ذو) موصولا مبنيا ومعربا. ـ التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. ـ حذف آخر المضارع المعتل بالياء المؤكد بعد فتحة. ـ إهمال عمل الحروف النافية الملحقة بـ(ليس). ـ اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل.
لغة أسـد	ـ اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل (لغة أكلوني البراغيث). ـ بناء (فعال) الواقع موقع الأمر على الفتح. ـ إسكان الواو والياء في (هو , هي). ـ ضم ها التنبيه في المنادى (أيه). ـ نصب (غـير) في الاستثناء مطلقا.
لغـة قيـس	ـ إعراب (سنين) وأمثالها بالحروف على أنها ملحقة بجمع المذكر السالم. ـ إسكان الواو والياء في الضمير (هو ، هي). ـ إعراب (لدن) نصبا وجرا.
لغة بني بكــر	ـ لزوم المثنى الألف. ـ كسر كاف الخطاب في المثنى والجمع بعد ياء أو كسر
لغـة خثعم	ـ لزوم الألف في المثنى. ـ التصرف (تنوع الإعراب) في الظرف (ذات).
لغة بني ربيعة	ـ لزوم المثنى الألف. ـ إسكان عين (مع) قبل كسر، وكسرها قبل ساكن.
لغة بني	ـ بناء (لام) الطلب على الفتح.

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
سليم	ـ إعمال القول معاملة الظن مطلقا.
لغة عقيـل	ـ إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم بالحروف. ـ الجـر بـ(لعـل) على أنها حرف جـر.
لغة فـزارة	ـ لزوم المثنى الألف. ـ حذف آخر المضارع المؤكد المعتل بالياء تلو كسرة.
لغة كنـانة	ـ لزوم المثنى الألف والملحق به. ـ إجراء (كلا وكلتا) مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحروف.
لغة أزد شنوءة	ـ اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير المطابق فاعلا للفعل.
لغة بني الحارث	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة خـزاعة	ـ بناء لام الجر على الكسر حال اتصاله بالضمير (مثل الباء).
لغة زبيـد	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة بني صباح	ـ الجزم بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع في كلام العرب
لغة بني عامر	ـ إعراب مثل (سنين) بالحركات وإلزامه الياء.
لغة عـذرة	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة بني عنبر	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة فـزارة	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة فقعـس	ـ إعراب الظرف (حيث) نصبا وجرا مثل (عند).

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
لغة قُضاعة	ـ فتح (غير) في الاستثناء مطلقا.
لغة بني كعب	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة بني الهجيم	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة هذيـل	ـ إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم.
لغة همـدان	ـ لزوم المثنى الألف.
لغة بعض العرب	ـ إبقاء ألف (مـا) الاستفهامية. ـ إهمال النصب بـ(إذن) مع توافر الشروط.
لغة الجمهور	ـ عدم التصرف (تنوع الإعراب) في (ذا وذات). ـ القول بمعنى الظن يعمل عمله بشروط.
قوم من العرب	ـ تجرد (عسى) من الضمير المطابق للاسم المتقدم عليها لغة قوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين.
كثير من العرب	ـ حذف ألف (مـا) الموصولية.
اللغة الشهيرة	ـ وجوب نصب المستثنى المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب.
اللغة المشهورة	ـ إعراب (كلا وكلتا) إذا أضيفا إلى ظاهر بالحركات المقدرة، وإعرابهما بالحروف إذا أضيفا إلى ضمير على أنهما ملحقان بالمثنى.
لغة ضعيفة	ـ تسهيل المضارع المهموز الآخر وجواز إبقاء آخره عند الجـزم. ـ (أفعل التفضيل) يرفع الاسم الظاهر دون قيد ولا شرط.

القبيلة ولغتها	الظواهر النحوية المنسوبة إليها
لغـة قليلة	ـ إسكان الضمير المتصل (هـاء).
لغة نادرة جدا	ـ إهمال النصب بـ(إذن) مع توافر الشروط.

ومن خلال هذا الإحصاء وما سبقه من دراسة يمكن أن نلاحظ على منهج السيوطي في تناوله للهجات العربية ـ أو الظواهر اللهجية ـ الآتي:

- كثير من اللهجات التي عرض لها في كتابه استشهد لها من آيات القرآن بقراءاته المتواترة والشاذة، فضلا عن الشعر الموثوق به في معظمه، وهذه ميزة للسيوطي.
- السيوطي لم يبد رأيه في كثير من المسائل النحوية التي أوردها في همعه، مكتفيا بمهمة الجمع والحصر لأكبر كمّ من القواعد والآراء النحوية المتوافقة والمتباينة، كما لم يبد رأيه في اللهجات الموصوفة من سابقيه بأنها شهيرة أو رديئة أو ضعيفة أو غير ذلك، بل حتى في بعض اللهجات المنسوبة للقبائل على ألسنة سابقيه، لكن نفهم أن عدم معارضته تأييد منه لهم في آرائهم.
- كثيرا ما التزم الدقة في عزو أكثر اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية، ووصلت دقته إلى أنه يعزو اللهجة الواحدة لأكثر من قبيلة أو بطن من القبيلة.
- لكنه لم يستمر في دقته السابقة في عزو كل اللهجات لأصحابها؛ حيث اكتفى في نسبة بعضها لـ(**بعض العرب**) أو (**جمهور العرب**) أو (**قوم من العرب**) وغير ذلك مما عرضنا له في صفحات البحث.
- وصف بعض اللهجات حاكما على كل منها بواحدة من هذه الصفات: (**اللغة الشهيرة**) (**اللغة المشهورة**)، (**لغة نادرة جدا**)، (**لغة ضعيفة**)، (**لغة رديئة**)، لكن هذه اللهجات محدودة جدا، وأحكامه هذه نقلها عن سابقيه، وليس من تلقاء نفسه، غير أن إثباته لها دون اعتراض يعد تأييداً منه لأصحابها.
- بعض اللهجات تركها مبهمة دون تحديد، مكتفيا بقوله: (**لغة**)، وهذه قليلة بالنسبة لجملة اللهجات في الكتاب، وهذا الأمر لا ينقص من صنع السيوطي وجهده الموفور في الهمع، فبعض ما لم يعزُه من لهجات لم أجده عند غيره معزوا. ويمكن أن نوجز تلك اللهجات على النحو التالي :

اللهجـات غيـرُ المنسـوبةِ ولا الموصـوفةِ فـي الهمـع:

ـ النقص والقصر في بعض الأسماء الستة.[1]

ـ جعل الإعراب في المثنى على النـون إجـراء لـه مجـرى المفـرد (هذانِ خليلانُ)[2].

ـ فتح نون المثنى، وضمها[3].

ـ إلزام الجمع في الإعراب الواو وفتح النون، وإلزامه الواو وجعـل الإعراب على النون كـ(زيتـون)، وجعلـه كـالمفرد فـي الإعـراب على النون[4].

ـ إسكان الهاء في ضمير الغائب المفرد المتصل (له وبه)[5]

ـ فـي (الـذي والـتي) لغـات: إثبـات اليـاء سـاكنة، وهـي الأصـل، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذف اليـاء وإسـكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها[6].

---

[1] ذكرهـا أبوحيـان وخالـد الأزهـري والصـبان دون نسـبة اللغـة لقبيلـة مـا. (الارتشاف 2/563 وشرح التصريح 1/61 وحاشية الصبان 1/105 : 107)، وقد نسبها محقق شـرح ابـن عقيـل للقحطـانيين ومنهـم بنوالحـارث وخثعـم وزبيد. وذكرنا ذلك في موضعه.

[2] ذكر الصبان أنها لغة بني الحارث وقبائل أُخَرَ. (حاشية الصبان 1/118).

[3] الأولى نسبها الشيخ خالد الأزهري لبني أسد. (شرح التصريح 1/262)

[4] ذكرهـا أبوحيـان والصـبان دون نسـبتها إلـى قبيلـة مـا (الارتشـاف 2/568 والحاشية 1/130)

[5] ذكر د.داود سلوم أن الإسكان لهجـة سـائدة فـي (أسـد السـراة). المعجـم الكامل 459

[6] حذف الياء من الموصول لغة لم ينسبها أبوحيان في الارتشاف ولا الأزهـري فـي التصـريح ولا الصـبان فـي الحاشـية. وذكـرد.الجنـدي أنهـا لهجـة هـذيل. (اللهجـات العربيـة فـي الـتراث 2/689)، ومما يؤكـد أنهـا لهجـة هـذيل أن الجوهري نسب حذف حرف العلة من المضارع للهجة هذيل، فكأنها اشتهرت بذلك.(د.سلمان السحيمي: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري 193، 202)

ـ إعراب (اللائين) إعراب جمع المذكر السالم (اللاءون واللائيــن)[7]، واستعمال (الأُلى واللائي) للمذكر والمؤنث[8].
ـ إثبات آخر المضارع المعتل حالة الجزم[3].
ـ فـكّ الإدغام في الفعل المضـعف لغـة الحجـازيين، والإدغـام لغـة غير الحجازيين[4].
ـ عدة لغات في (هيهات)[5].
ـ **أوّهْ :** بمعنـى أتوجـع، فيهـا لغـات أشـهرها فتـح الـواو المشـددة وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيهما، وأوْهِ بسكون الواو وكسر الهاء[6].
ـ إسكان ياء المنقوص حالة النصب[7].

---

[7] لم أجدها منسوبة لأحد عند صاحب التصريح ولا الصـبان فـي حاشـيته علـى شرح الأشموني ولا لسان العرب ولا القاموس المحيط. وذكر الشـجري أنهـا لغــة هــذيل. (د.الجنــدي: اللهجــات العربيــة فــي الــتراث 2/690 نقلا عــن الأمالي).

[8] الشاهد الذي استشهد به السيوطي على استعمال (الأُلى) للمؤنث هو لأبي ذؤيب الهذلي، وموجود في ديوان الهذليين، وهذا يعني أنه لهجة هذلية. راجـع موضعه من البحث.

[3] لم أجدها معزوة لأحد في المصادر المذكورة في الهوامش، وانظر كـذلك المراجع التي أوردها د.إميل يعقوب في توثيق البيت (ألـم يأتيـك والأنبـاء..). (المعجم المفصل 1/246)

[4] ذكر السيوطي في موضع آخر وخالد الأزهري والصبان أن الإدغام لغة تميم. (انظر: الإتقان 2/103 والتصريح 5/485 وحاشية الصبان 4/495).

[5] ذكر البناء الدمياطي أن الكسر بلا تنوين لغة تميـم وأسـد، والفتـح مـن غيـر تنوين لغة الحجاز. (إتحاف فضلاء البشر 403)

[6] لم أجدها معزوة لقبيلة ما في المصـادر الأخـرى، ولكـن جـاء فـي الحـديث النبوي "أَوْهِ عَيْنُ الرِّبــا" بسـكون الـواو وكسـر الهـاء. ثـم ذكـر ابـن منظـور اللهجات فيها دون نسبتها للقبائل (لسان العرب).

[7] لم أجدها في التصريح، وذكرها الصبان دون نسبتها لأحد، ونقل عـن المـبرد أن ذلك أحسن الضرورات. (الحاشية 1/148).

ـ كسر (ياء المتكلم) الواقعة مضافا إليه بعد ياء أو في مقصور كما في (مصرخيِّ)[8].
ـ عدة لغات في (ربّ)[2].
ـ حذف الواو والياء من (هو وهي)[3].
ـ حذف آخر المضارع المعتل بالياء تلو فتحة حالة توكيده بالنون[4].
ـ رفع الاسمين بعد (كان) الناقصة[5].
ـ إلغاء عمل (إذن) مع توافر شروط النصب[6].
ـ نصب المبتدأ والخبر بـ(إن وأخواتها)[7].
ـ إبقاء ألف (ما) الآستفهامية، وحذف ألف (ما) الموصولة بعد حرف الجر[8].
ـ الجزم بـ(لن)[9].
ـ تجرد (عسى) من ضمير يطابق الاسم المتقدم وإلحاقه بها[10].

---

[8] نسبها قطرب لبني يربوع. (الألوسي: روح المعاني 13/264).

[2] لم ترد في التصريح ولا في حاشية الصبان. وذكرها المالقي وابن هشام دون نسبة (رصف المباني 269، ومغني اللبيب 2/337).

[3] ذكر أبوحيان أنها من الضرورات (الارتشاف 2/929)، ولم ترد في التصريح ولا في حاشية الصبان.

[4] لم أجدها في التصريح، وذكر الصبان عن الفراء أنها لغة طيئ (الحاشية 3/330).

[5] لم أجدها في الارتشاف ولا في التصريح ولا في حاشية الصبان

[6] غير منسوبة في المصادر المذكورة.

[7] ذكرها الصبان دون نسبة (1/396).

[8] ذكر ابن هشام أن ذلك نادر. (المغني 4/21) وقرئ في الشواذ (عمّا يتساءلون)، وعلق العكبري عليها بأن ذلك هو الأصل، ولكن حذفت الألف للفرق بين الاستفهام والخبر (الشواذ 2/669). أما حذف ألف (ما) الموصولة فلم يتعرض لها أحد ممن ورد ذكرهم في المصادر.

[9] لم ترد في التصريح، ووردت عند المالقي وابن هشام والصبان غير منسوبة لأحد (رصف المباني 355 الحاشية 3/408، المغني 3/509).

[10] لم أجد ذلك في المصادر المذكورة.

ـ إلحاق ضمير مرفوع لـ(نعم) مطابق للمخصوص[1]

ـ رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر دون قيد ولا شرط[2]

وختاما أود أن أشير إلى أن هذا الكَمَّ العددي من اللهجات العربية التي أثرت النحو العربي تنوعا وتعددا في قواعده ينافي المقولة المشهورة بأن النحاة اعتمدوا على ما ارتضاه اللغويون من اقتصارهم على ست قبائل في جمعهم للغة، فهذه المقولة تحتاج إلى إعادة فحص قبل التسليم بها.

---

[1] لم أجد ذلك في المصادر المذكورة .

[2] ذكرها صاحب التصريح دون نسبة لأحد، ونقل عن سيبويه وصفه لها بالرداءة (3/454).

قائمـة المراجع

ـ السـيوطي: همـع الهوامـع تحقيـق د/عبـدالعال سـالم مكرم ط.أولى دار البحوث العلميـة الكـويت 1980 (مصـدر الدراسة وتمّ الاعتماد عليه في التوثيق)
ـــــ : همع الهوامع تحقيق أحمد شمس الدين ط.أولـى دار الكتب العلمية بيروت 1998 (مصدر مسـاعد فـي الدراسة)
ـ د.إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ط. الرسالة.
ـ د.أحمد عبد العظيم : المصـطلح النحـوي دراسـة نقديـة تحليليـة ط.دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة 1990
ـ الأشـموني : منار الهدى في بيان الوقف والابتدا تعليـق: شـريف أبو العلا العدوي ط/أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002
ـ الألوسـي : روح المعـاني ت: محمـد الأمـد وعمـر السـلامي ط. أولى دار إحياء التراث العربي ـ بيروت 1999
ـ د.إميل يعقـوب: المعجـم المفصـل فـي شـواهد النحـو الشـعرية ط/أولى بيروت 1992
ـ البناء الدمياطي (شهاب الدين أحمد): إتحاف فضـلاء البشـر فـي القراءات الأربعة عشر. وضع حواشيه أنس مهـرة ط. أولـى دار الكتب العلمية بيروت 1998
ـ ابن جني : الخصائص ت: محمد علي النجار ط/المكتبة العلمية.
ـ الجوهـري : معجـم الصحاح.
ـ أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العـرب. تحقيـق: د.رجـب عثمان. ط/أولى الخانجي ـ القاهرة 1998
ـــــ : التذييل والتكميل. نسخة مصورة من مخطوط بـدار الكتـب القومية.
ـ ابن الخباز (أحمد بن الحسين) : توجيه اللمـع شـرح كتـاب اللمـع لابن جني. تحقيق: د.فايز دياب ط. أولى دار السلام ــ القـاهرة 2002
ـ د.داود سلوم: دراسـة اللهجـات العربيـة القديمـة ط.أولـى عـالم الكتب بيروت 1986
ـــــ : المعجم الكامل فـي اللهجـات الفصـحى. طـ أولـى /عـالم الكتب بيروت 1987
ـ الرضي الاستراباذي : شرح الكافية لابن الحاجب. طـ/ دار الكتب العلمية بيـروت.

ـ د.سلمان سالم السحيمي: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري. ط.أولى المدينة المنورة 1415
ـ السيوطي : الإتقان في علوم القرآن تحقيق: محمد أبوالفضل ط /بيروت 1987
ـ د.الشريف البركاتي: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين. المكتبة الفيصلية ـ الرياض
ـ د.صالحة راشد غنيم : اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ط.أولى 1985
ـ الشيخ الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق: إبراهيم شمس الدين ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1997
ـ د.ضاحي عبد الباقي: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ط/ القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة 1985
ـ الطبري : جامع البيان تحقيق: محمود شاكر ط.أولى بيروت 2002
ـ د.عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ط. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1998
ـ ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط/عشرون القاهرة 1980
ـ العكبري : إعراب القراءات الشواذ تحقيق: محمد السيد عزوز ط.أولى عالم الكتب بيروت 1996
ـــــ : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ت: عبدالرحمن العثيمين. ط/أولى الرياض 2000
ـ د.علاء الحمزاوي: الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيبي دلالي بحث منشور بمجلة كلية الآداب أكتوبر 1998
ـــــ قراءة عاصم برواية حفص دراسة صرفية نحوية. ماجستير مخطوطة بجامعة المنيا 1995
ـ د.علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث ط. الدار العربية للكتاب 1983
ـ الفراء : معاني القرآن. ط. ثانية عالم الكتب بيروت 1980
ـ المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ت: أحمد الخراط ط.ثالثة دار القلم دمشق 2002
ـ د.محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية. ط/دار الإصلاح القاهرة 1981

ـ د.محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث طـ/دار الفكر العربي. القاهرة ــ دار الكتاب الحديث. الكويت.
ـ د.محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية ط أولى دار المعارف 1983
ـ د.مفيد قميحة: شرح المعلقات العشر ط. دار الهلال ــ بيروت 1997
ـ ابن منظور: لسان العرب (معجم)
ـ النحاس : إعراب القرآن ط/ثالثة بيروت 1988
ـ ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المكتبة العصرية ـ بيروت 2002
ـــــ : قطر الندى وبل الصدى. ط.أولى بيروت 1990
ـــــ : المسائل السفرية في النحو. ت: حاتم الضامن. ط.أولى بيروت 1983
ـــــ : مغني اللبيب ت: د.عبد اللطيف الخطيب ط.أولى الكويت 2002

فهرس الموضوعات

مقدمــة.....2
اللهجة لغة واصطلاحا.....4
المبحث الأول.....5
تنوع علامات الإعراب والبناء.....5
الظاهرة الأولى.....7
صيغة (فَعـالِ) علَما لمؤنث .. واسم فعل أمر.....7
تعليــق:.....7
الظاهرة الثانية.....9
الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما.....9
تعليـق:.....12
الظاهرة الثالثة.....15
الضمائـر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.....15
تعليـق:.....19
الظاهرة الرابعة.....21
جزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف.....21
وبناء اسم الفعل.....21
تعلـيق :.....24
الظاهرة الخامسة.....26
المنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن).....26
وياء المتكلم المضافة للمنادى.....26
تعليـق :.....28
الظاهرة السادسة.....30
الظــروف (المفعـول فيه).....30
تعليـق :.....33
الظاهرة السابعة.....35
تنـوع علامات بناء الحـروف.....35
المبحث الثاني.....39
فـي الإثبـات والحــذف.....39
الظاهرة الأولى.....40
الحركة الظاهرة بين الإثبات والحذف.....40
الظاهرة الثانية.....41
واو الجماعة مع الماضي بين الإثبات والحذف.....41

الظاهرة الثالثة.....41
ألف (أنـا) بين الإثبات والحذف.....41
الظاهرة الرابعة.....42
واو (هـو) وياء (هـي) بين الإثبات والحذف.....42
الظاهرة الخامسة.....43
يـاء (الذي والتي) ونـون (اللـذان واللتـان) ونـون صـلة (أل) الموصولة.....43
بين الإثبات والحذف.....43
الظاهرة السادسة.....44
خبـر (لا النافية للجنس) بين الإثبات والحذف.....44
الظاهرة السابعة.....45
يـاء المضارع المؤكد والأمر منه بين الإثبات والحذف.....45
الظاهرة الثامنة.....45
(إمّـا) العاطـفة بين الإثبات والحذف.....45
الظاهرة التاسعة.....46
ألف (مـا) الاستفهامية والموصولة والشرطية.....46
بين الإثبات والحذف.....46
تعليـق :.....46
المبحث الثالث.....48
فـي الإعمــال والإهمــال.....48
الظاهرة الأولى.....49
فـي بعض النواسـخ الفعليـة.....49
الظاهرة الثانية.....50
فـي الحروف الملحقة بـ(ليـس).....50
الظاهرة الثالثة.....53
في بعـض النواسـخ الحرفيـة.....53
الظاهرة الرابعة.....55
فـي بعـض نواصب المضارع.....55
الظاهرة الخامسة.....56
فـي حـركة الحـكايـة.....56
تعليــق :.....57
المبحث الرابـع.....59
فـي التعــدّد الوظــيفي.....59

الظاهـرة الأولـى.....60
ضـمير الفصـل والاسـم الموصول.....60
الظاهـرة الثانيـة.....62
الحـروف (إنّ وأخواتها ـ نواصب المضارع).....62
الظاهـرة الثالثـة.....65
فعـل القول بمعنى الظنّ واسم الفعل (هـلمّ).....65
الظاهـرة الرابعـة.....66
المسـتثنى والحـال مصدرا وعـددا.....66
تعليـق:.....70
المبحث الخامس.....72
الأشـهر والمشهور وغير المشهور في القاعدة . 72
الظاهـرة الأولـى.....73
تجـرد الفعل (*عسى*) *واسم الفعل* (*هـا*).....73
من الضمير وإلحاقه بهما.....73
الظاهـرة الثانيـة.....74
اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل.....74
الظاهـرة الثالثـة.....75
الانتظـار وعدم الانتظـار فـي المرخّــم.....75
الظاهـرة الرابعـة.....76
نصـب تمييز (كـم) الخـبرية.....76
الظاهـرة الخامسة.....76
تنوع فاعل (*نعم وبئس وأفعل التفضيل*).....76
بين الاسم الظاهر والمضمر.....76
الظاهـرة السادسة.....77
التخلص من التقاء الساكنين بالحذف أو التحريك.....77
تعليـق :.....79
تعليـق ختـامي.....80
إحصاء للهجات النحـوية في *همع السيوطي*.....82
اللهجات غيرُ المنسوبةِ ولا الموصوفةِ في الهمـع:.....91
***قائمـة المراجع*.....95**
فهرس الموضوعات.....99

المؤلـف هـو

ـ د/علاء إسماعيل الحمزاوي ـ من مواليد 1967م المنيا ـ مصر.
ـ حصل على درجة الليسانس في الآداب (لغة عربية) 1990 جامعة المنيا (جيد جدا).
ـ حصل على دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير) 1992 جامعة المنيا (جيد).
ـ حصل على درجة الماجستير في العلوم اللغوية 1995 جامعة المنيا (ممتاز).
ـ حصل على درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية 1998 بمرتبة الشرف من جامعة المنيا وجامعة لوميير (كلية اللغات والترجمة) بفرنسا.
ـ يعمل أستاذا مساعدا للعلوم اللغوية بجامعة المنيا وبجامعة القصيم (إعارة).

له من الدرسات والبحوث

ـ قـراءة عاصم بروايـة حفـص دراسة صرفية نحـوية.
ـ التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية دراسة تركيبية دلالية.
ـ الأفعال اللاشخصية في القرآن الكريم تحليل تركيبي دلالـي فـي ضـوء علم اللغة التقابلي.
ـ الجملـة المـدنيا والجملـة الموسـعة فـي كتـاب سـيبويه دراسـة وصـفية تحليلية.
ـ السلب مفهومه ومظاهره في العربية دراسـة تطبيقيـة علـى "شـجرة البؤس".
ـ البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية.
ـ الأمثال العربية والأمثال العامية مقارنـة دلاليـة.
ـ موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق.
ـ دور اللهجة فـي التقعيـد النحـوي دراسـة إحصـائية تحليليـة فـي ضـوء "همـع" السيوطي.
ـ معايير الوقـف والابتـداء عنـد الأشـموني فـي ضـوء الاقتضـاء الـدلالي والصناعة النحوية.

ـ نحو العربية (رؤية جديدة للنحو العربي) لـ(أندريه رومان) ـ ترجمة عن الفرنسية.

هذا البحث:

محاولـة مـن صـاحبه لإبـراز دور اللهجـات العربيـة القديمـة فـي التقعيـد النحـوي، وأكثرها تمثيلا لقواعد النحو العربي، والحَكَم في أن قاعدةً ما أكثر شيوعا مـن قاعـدة أخرى، أو قاعدة مستعملة وأخرى أقـل اسـتعمالا، وموقـف السـيوطي مـن اللهجـات العربية التي استقى منها النحاة قواعدهم.